سلسلة دراسات فلسطينية

تقرير حول وضع الحسابات الاقتصادية ١٩٩٤ - ١٩٩٥

العدد ٥ تشرين الأول ١٩٩٧

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

دراسات احصائية العدد ٥

تقرير حول وضع الحسابات الاقتصادية

١٩٩٤-١٩٩٥

تـقـريـر حـول وضـع الـحـسـابـات الإقـتـصاديـة
١٩٩٤ - ١٩٩٥

تعود آخر حسابات إقتصادية رسمية نشرتها مديرية الإحصاء المركزي القديمة إلى العام ١٩٧٢. وقد حال الشلل الذي أصاب الإدارة منذ بداية العام ١٩٧٥ دون نشر الحسابات المقدرة لعام ١٩٧٣.

كما نشر مجلس الإنماء والإعمار، الذي أنشيء عام ١٩٧٧ ليحل محل وزارة التصميم، تقديرا" لحسابات العام ١٩٧٧. ومنذ ذلك الحين تحاول مؤسسات غير رسمية تقدير الناتج المحلي القائم معتمدة في ذلك على بعض المؤشرات الإقتصادية النادرة المتوفرة.

أُنشئت إدارة الإحصاء المركزي الجديدة عام ١٩٧٩، بدلا" من مديرية الإحصاء المركزي القديمة، وباشرت عملها فعليا" في تشرين الأول من عام ١٩٩٤ بعدما أمنت لها الحكومة كل مستلزمات ومتطلبات العمل الأساسية.

وبعد مضي عقدين من الشلل القسري، أعطيت الأولوية في برنامج تأهيل الإحصاء إلى مشاريع إعادة بناء البنية التحتية الإحصائية اللبنانية، علما" أن المحاسبة الوطنية ما هي إلا تتويج وخلاصة كل الإحصاءات الإقتصادية.

باشرت إدارة الإحصاء المركزي جمع وفهرسة كل إحصاءات الإدارات الأخرى ثم نفذت عملية مسح المباني والمؤسسات العاملة في لبنان. وقد تم الإنتهاء تقريبا" من كل العمليات الميدانية لهذا المسح في العام ١٩٩٦. وتقوم الإدارة حاليا" بوضع مبطقتين :

- مبطقة لكل المؤسسات الإقتصادية ما عدا الزراعية منها
- مبطقة للمباني تسمح بحصر المساكن.

وتكوّن هاتان المبطقتان الحجر الأساس لوضع الإحصاءات المتعلقة بمختلف جوانب النشاط الإقتصادي والإجتماعي.

ويسمح البرنامج الثلاثي، الممتد بين العام ١٩٩٧ والعام ١٩٩٩، القيام بعدة تحقيقات إحصائية تهدف إلى جمع المعلومات الضرورية لإرساء المحاسبة الوطنية على أسس متماسكة :

منشورات ادارة الاحصاء المركزي

سلسلة النشرة الاحصائية

١٩٩٢-١٩٩٣
كانون الثاني - ايلول ١٩٩٤
تشرين الاول - كلنون الاول ١٩٩٤
شهريا ابتداء من كنون الثاني ١٩٩٥

سلسلة دراسات احصائية

العدد ١ : تطور عدد التلاميذ في المدارس - تشرين الثاني ١٩٩٥
العدد ٢ : تطور بنية الاستيراد بحسب وجهة الاستعمال ١٩٩٤-١٩٩٥ - اذار ١٩٩٦
العدد ٣ : مدينة بيروت في اوائل سنة ١٩٩٦ (نتائج احصاء المباني والمؤسسات) -تشرين الاول ١٩٩٦
العدد ٤ : محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج احصاء المباني والمؤسسات) - تموز ١٩٩٧

تـقـريـر حـول وضـع الـحـسـابـات الإقـتـصاديـة
١٩٩٤ - ١٩٩٥

تعود آخر حسابات إقتصادية رسمية نشرتها مديرية الإحصاء المركزي القديمة إلى العام ١٩٧٢. وقد حال الشلل الذي أصاب الإدارة منذ بداية العام ١٩٧٥ دون نشر الحسابات المقدرة لعام ١٩٧٣.

كما نشر مجلس الإنماء والإعمار، الذي أنشيء عام ١٩٧٧ ليحل محل وزارة التصميم، تقديرا" لحسابات العام ١٩٧٧. ومنذ ذلك الحين تحاول مؤسسات غير رسمية تقدير الناتج المحلي القائم معتمدة في ذلك على بعض المؤشرات الإقتصادية النادرة المتوفرة.

أُنشئت إدارة الإحصاء المركزي الجديدة عام ١٩٧٩، بدلا" من مديرية الإحصاء المركزي القديمة، وباشرت عملها فعليا" في تشرين الأول من عام ١٩٩٤ بعدما أمنت لها الحكومة كل مستلزمات ومتطلبات العمل الأساسية.

وبعد مضي عقدين من الشلل القسري، أعطيت الأولوية في برنامج تأهيل الإحصاء إلى مشاريع إعادة بناء البنية التحتية الإحصائية اللبنانية، علما" أن المحاسبة الوطنية ما هي إلا تتويج وخلاصة كل الإحصاءات الإقتصادية.

باشرت إدارة الإحصاء المركزي جمع وفهرسة كل إحصاءات الإدارات الأخرى ثم نفذت عملية مسح المباني والمؤسسات العاملة في لبنان. وقد تم الإنتهاء تقريبا" من كل العمليات الميدانية لهذا المسح في العام ١٩٩٦. وتقوم الإدارة حاليا" بوضع مبطقتين :

- مبطقة لكل المؤسسات الإقتصادية ما عدا الزراعية منها
- مبطقة للمباني تسمح بحصر المساكن.

وتكوّن هاتان المبطقتان الحجر الأساس لوضع الإحصاءات المتعلقة بمختلف جوانب النشاط الإقتصادي والإجتماعي.

ويسمح البرنامج الثلاثي، الممتد بين العام ١٩٩٧ والعام ١٩٩٩، القيام بعدة تحقيقات إحصائية تهدف إلى جمع المعلومات الضرورية لإرساء المحاسبة الوطنية على أسس متماسكة :

منشورات ادارة الاحصاء المركزي

سلسلة النشرة الاحصائية

١٩٩٢-١٩٩٣
كانون الثاني - ايلول ١٩٩٤
تشرين الاول - كلنون الاول ١٩٩٤
شهريا ابتداء من كنون الثاني ١٩٩٥

سلسلة دراسات احصائية

العدد ١ : تطور عدد التلاميذ في المدارس - تشرين الثاني ١٩٩٥
العدد ٢ : تطور بنية الاستيراد بحسب وجهة الاستعمال ١٩٩٤-١٩٩٥ - اذار ١٩٩٦
العدد ٣ : مدينة بيروت في اوائل سنة ١٩٩٦ (نتائج احصاء المباني والمؤسسات) -تشرين الاول ١٩٩٦
العدد ٤ : محافظة لبنان الشمالي في عام ١٩٩٦ (نتائج احصاء المباني والمؤسسات) - تموز ١٩٩٧

الفترة الممتدة بين العام ١٩٩٧ والعام ١٩٩٨ :

- بحث ميزانية الأسرة لتقدير الإستهلاك والدخل
- تحقيق لدى المؤسسات في قطاع الخدمات لتقدير إنتاجها

الفترة الممتدة بين العام ١٩٩٨ والعام ١٩٩٩ :

- تحقيق لدى الأسر لدراسة مشاكل العمالة والبطالة
- إحصاء صناعي جديد.

كذلك وضعت وزارة الزراعة بالتعاون مع إدارة الإحصاء المركزي برنامجا" للإحصاءات الزراعية مما يسمح بتحسين معرفتنا لهذا القطاع.

وبانتظار تنفيذ هذه البرامج التي ستسمح بإرساء المحاسبة الوطنية على أسس صلبة، وضعت إدارة الإحصاء المركزي تقديرا" أوليا" لميزان النشاط الإقتصادي من خلال الإحصاءات المتوفرة. ويتعلق هذا التقدير بعناصر حساب السلع والخدمات المحوري في نظام المحاسبة الوطنية. كما ستحتسب حسابات نظام المحاسبة الوطنية الأخرى المتعلقة بعمليات التوزيع والعمليات المالية ومختلف الوحدات المحاسبية الإقتصادية حين يصبح الجهاز اللبناني الإحصائي قادرا" على جمع وتحليل مختلف المعلومات اللازمة لهذه الحسابات بأدنى حد من المصداقية.

ننشر في هذا العدد الخاص من سلسلة "دراسات إحصائية" نتائج تقديرات عناصر حساب السلع والخدمات للعامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ مع ضرورة لفت إنتباه القارىء إلى أن هذه الأرقام تقريبية ومؤقتة. وتجدر الإشارة إلى أنه وبسبب النقص في الإحصاءات، تم تقدير الكثير من الأبواب لا سيما تلك المتعلقة بالخدمات بطريقة غير مباشرة وبالإستناد إلى بعض المؤشرات. وستتم مراجعة هذه الحسابات ريثما ننتهي من وضع حسابات العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على ضوء نتائج المسوحات قيد التنفيذ.

كما أضيفت إلى حساب السلع والخدمات لمحة عن المستوى التقديري لبعض توازنات حسابات العملاء الإقتصادية بالرغم من نقص المعطيات اللازمة لإحتسابها. مما يمكننا من قياس المسافة المتبقية للوصول إلى رؤية شاملة وواضحة الصلة للنظام الإقتصادي اللبناني ولتطوره الحالي.

بذلك، يلقي هذا المستند الضوء على حالة الحسابات أكثر من إلقاء الضوء على الحسابات نفسها والتي لم توضع بصيغتها النهائية بعد.

بيروت في ١٤ تشرين الأول ١٩٩٧

روبير كسباريان

مدير عام

تقرير حول وضع الحسابات الإقتصادية
١٩٩٤ - ١٩٩٥

فهرس

الصفحة

القسم الأول : وضع حسابات السلع والخدمات

١. التوازن الكلي لحساب السلع والخدمات ٦
٢. الإنتاج أو الناتج المحلي القائم ٧
٣. تبادل السلع والخدمات مع الخارج ١٠
٤. الإستهلاك الداخلي ١٤
٥. التكوين القائم لرأس المال الثابت ١٦
٦. حساب "إستعمالات - موارد" السلع المختلفة ١٧

القسم الثاني : وضع حساب العملاء

١. وضع حساب الأسر ١٩
٢. وضع حساب مؤسسات الانتاج ٢٧
٣. وضع حساب الإدارات العامة ٢٧
٤. وضع حساب المؤسسات المالية ٢٨
٥. وضع حسابات الخارج ٢٩

لائحة الجداول

١. تطور التوازن العام لحساب السلع والخدمات ٦
٢. تطور الناتج المحلي القائم بالقطاع ٨
٣.تطور الإستيراد حسب مستوى السلع ١٠
٤. تطور الإستيراد حسب وجهة الإستعمال ١٢
٥. تطور التصدير حسب نوع المنتجات ١٣
٦. تطور الإستهلاك الداخلي حسب العميل ١٤
٧. تطور الإستهلاك الداخلي حسب مجموعة السلع ١٥
٨. تطور التكوين القائم لرأس المال الثابت ١٧
٩. إستعمالات وموارد السلع والخدمات ٢٠

القسم الأول : وضع حسابات السلع والخدمات :

١. التوازن الكلي لحساب السلع والخدمات :

يشير الجدول رقم ١ المبين أدناه إلى نتيجة التقديرات المتعلقة باستخدام موارد السلع والخدمات خلال العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥، مقارنة بالأرقام الرسمية المتوفرة لسنوات خلت.

بلغت قيمة الإنفاق الداخلي ٢٣،٦٦٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٢٧،٣٧١ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ أي بنسبة نمو بالأسعار الجارية تساوي ١٥،٧٪.

وتعزى نسبة النمو هذه بشكل خاص إلى إرتفاع الأسعار؛ ولا تملك إدارة الإحصاء المركزي حاليا" مجموعة مؤشرات الأسعار الضرورية لقياس النمو الحقيقي بالأسعار الثابتة. وكان مصرف لبنان قد قدّر نسبة التضخم بـ ١٠٪ في العام ١٩٩٥ في حين ساوت نسبة تصحيح الأجور ٢٠٪ في القطاع الخاص خاصة تلك المتعلقة بالشطر الأدنى.

جدول رقم ١

تطور التوازن العام لحساب السلع والخدمات

طبيعة العملية	١٩٦٤ .. ١٩٧٢	١٩٧٣ .. ١٩٧٧	١٩٩٤ .. ١٩٩٥
	بمليارات الليرات اللبنانية بالأسعار الجارية		
الإنفاق الداخلي			
الإستهلاك	٣،١٦٥ .. ٦،١١٤	٦،٩٢٤ .. ٩،٢٢٥	١٨٢،٥ .. ٢٠٩٢١
التكوين القائم لرأس المال الثابت	٠،٧٠٥ .. ١،٢٩٧	١،٤٦٥ .. ١،٧١٨	٥٤٥٧ .. ٦٤٥٠
المجموع	٣،٨٧٠ .. ٧،٤١١	٨٣٨٩ .. ١٠٩٤٣	٢٣٦٦٢ .. ٢٧٣٧١
الموارد من سلع وخدمات			
الناتج المحلي القائم	٣،٢٠٠ .. ٦٣٦٥	٧١٠٣ .. ٨،٢٠٠	١٤٩٩٢ .. ١٧٧٧٥
الإستيراد	١،٢٨٩ .. ٢،٧٧٦	٣،٢٧٧ .. ٤،٢٢٣	٩٩٣٦ .. ١١٥٤٥
– التصدير	-٠،٦١٩ .. -١،٧٣٠	-١،٩٩١ .. -١،٤٨٠	-١٢٦٦ .. -١٩٤٩
المجموع	٣،٨٧٠ .. ٧،٤١١	٨،٣٨٩ .. ١٠،٩٤٣	٢٣٦٦٢ .. ٢٧٣٧١
الإنفاق الداخلي		بالنسبة المئوية	
الإستهلاك	٨١،٨ .. ٨٢،٥	٨٢،٥ .. ٨٤،٣	٧٦،٩ .. ٧٦،٤
التكوين القائم لرأس المال الثابت	١٨،٢ .. ١٧،٥	١٧،٥ .. ١٥،٧	٢٣،١ .. ٢٣،٦
المجموع	١٠٠،٠ .. ١٠٠،٠	١٠٠،٠ .. ١٠٠،٠	١٠٠،٠ .. ١٠٠،٠
الموارد من سلع وخدمات			
الناتج المحلي القائم	٨٢،٧ .. ٨٥،٩	٨٤،٧ .. ٧٤،٩	٦٣،٤ .. ٦٤،٩
الإستيراد	٣٣،٣ .. ٣٧،٥	٣٩،١ .. ٣٨،٦	٤٢،٠ .. ٤٢،٢
-التصدير	-١٦،٠ .. -٢٣،٣	-٢٣،٧ .. -١٣،٥	-٥،٤ .. -٧،١
المجموع	١٠٠،٠ .. ١٠٠،٠	١٠٠،٠ .. ١٠٠،٠	١٠٠،٠ .. ١٠٠،٠

توزّع الإنفاق الداخلي على الإستهلاك (بنسبة ٧٧٪ تقريبا") والتكوين القائم لرأس المال الثابت (بنسبة ٢٣٪ تقريبا"). ويبين هذا التوزيع تغيرا" في بنية الإنفاق بالمقارنة مع فترة ما قبل الحرب حيث كانت الإستثمارات (التكوين القائم لرأس المال الثابت) تشكل ما نسبته ١٧،٥٪ من الإنفاق الداخلي. ونلاحظ أيضا" أن نمو النفقات الإستهلاكية في العام ١٩٩٥ كان أبطأ من نمو النفقات التجهيزية. مما ساهم في زيادة حصة هذه الأخيرة بالنسبة إلى المجموع (٢٣،٦٪ في العام ١٩٩٥ مقابل ٢٣،١٪ في العام ١٩٩٤).

أما فيما يتعلق بالموارد، غطى الإنتاج (الناتج المحلي القائم) ٦٤٪ من الإنفاق الداخلي والإستيراد الصافي ٣٦٪ مما يدل على تغير بنيوي مهم في الإقتصاد اللبناني بعد الفترة المضطربة الممتدة من العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٩٠. في الحقيقة، كان الجهاز الإنتاجي قد تطور بشكل جعل الإنتاج المحلي يؤمن ٨٥٪ من الحاجات الداخلية وذلك خلال الفترة الممتدة بين العام ١٩٦٤ والعام ١٩٧٣ التي امتازت بالرخاء النسبي. في حين أننا نلاحظ حاليا" نزعة لزيادة الإنتاج الداخلي حيث كانت نسبة نمو الناتج المحلي القائم في العام ١٩٩٥ بالنسبة إلى العام ١٩٩٤ أعلى من تلك العائدة للإنفاق (١٨،٦٪ مقابل ١٥،٧٪).

وستتم معالجة الإنتاج والإستيراد والتصدير والإستهلاك والتكوين القائم لرأس المال الثابت – وهي العناصر المكونة لحساب السلع والخدمات – في الأجزاء اللاحقة.

٢. الإنتاج أو الناتج المحلي القائم :

يتكون الناتج المحلي القائم من مجموع القيم المضافة العائدة للشركات المنتجة للسلع والخدمات التسويقية وقيمة السلع غير التسويقية التي تؤمنها الإدارات العامة وهي قيمة يتم قياسها من خلال رواتب الموظفين في هذه الإدارات. وقد قُدّر الناتج المحلي القائم بـ ١٤،٩٩٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و بـ ١٧،٦٦٣ مليار ليرة في العام ١٩٩٥.

ويبين الجدول رقم ٢، فيما يلي، توزع الناتج المحلي القائم على القطاعات من خلال بعض المعلومات المتوفرة وتطوره المحتمل بالنسبة إلى المعطيات السابقة. هنا لا بد من بعض الملاحظات الضرورية بغية الحصول على تحليل جيد لهذه النتائج.

يجب التحقق من عودة **القطاع الزراعي** إلى الواجهة (١٢٪ من الناتج المحلي القائم مقارنة بتراجع من ١١،٩٪ في العام ١٩٦٤ إلى ٨،٥٪ في العام ١٩٧٧) من خلال مسح زراعي. فالإحصاءات الزراعية الحالية مبنية في الواقع على تقديرات غير أكيدة في غياب هذا النوع من المسوحات.

بيد أن الإحصاء الصناعي الذي أجرته وزارة الصناعة في العام ١٩٩٤ بمساعدة ألـ GTZ الألماني قد ساعد في المقابل بتحديد أفضل **للقطاع الصناعي**، حيث سمح بمعرفة القيمة المضافة في هذا القطاع والتي تساوي ١٨٢٣،٩ مليون دولار أي ما قيمته ٣٠٦٣،٤ مليار ليرة. ويشمل هذا الرقم القيمة المضافة العائدة لمؤسسات البناء. حيث أنه من دون هذه المؤسسات لبلغت القيمة المضافة العائدة للصناعة ٢٨٦١،٤ مليار ليرة. إلا أن الرقم الموجود في حسابات السلع والخدمات مختلف بشكل طفيف. وهذا ناجم عن مطالعة تفصيلية لنتائج المسح على ضوء إستيراد المواد الأولية وعن فرق المقاربة في تصنيف النشاط الصناعي. في الحقيقة، تبين لنا أن قسما" من القيمة المضافة العائدة للشركات الصناعية يتأتى من نشاطات غير صناعية.

ويتأكد النمو الصناعي النسبي في الناتج المحلي القائم (من ١٥٪ في العام ١٩٦٤ إلى أكثر من ١٧٪ بعد ٣٠ عاما"). إلا أن هذه الحصة كانت لتكون أهم بكثير لولا الصعوبات والعوائق التي مر بها هذا القطاع جرّاء الحرب.

جدول رقم ٢

تطور الناتج المحلي القائم حسب القطاع

بمليارات الليرات اللبنانية بالأسعار الجارية

القطاع	١٩٦٤	..	١٩٧٢	..	١٩٧٣	..	١٩٧٧	..	١٩٩٤	١٩٩٥
الزراعة وتربية المواشي	٠،٣٨١	..	٠،٦٣١	..	٠،٦٦٤	..	٠،٧٠٠	..	١٨٠٧	٢٢٣٧
الطاقة، المياه والصناعة	٠،٤٨٠	..	١،٠١٣	..	١،١٦٦	..	١،٥١٥	..	٢٦٥٧	٣١١٨
البناء	٠،١٧٨	..	٠،٢٩٠	..	٠،٣١٠	..	٠،٢٨٠	..	١٤١٧	١٦٦٣
الإتصال والمواصلات	٠،٢٥٨	..	٠،٤٧٨	..	٠،٥٢٦	..	٠،٦٣٠	..	٤١٧	٥١٠
التجارة	١،٠٢٨	..	٢،٠٠٧	..	٢،٣٠٠	..	٢،٣٢٠	..	٤٣١٤	٥٤١٣
الإسكان	٠،٢٥٠	..	٠،٥٥٨	..	٠،٦٢٠	..	٠،٧٣٠	..	٦٧٠	٧٥٢
الخدمات	٠،٣٨٠	..	٠،٩١١	..	١،٠١٢	..	١،١٩٠	..	٢٥١٢	٢٩٥٦
الإدارات العامة	٠،٢٤٥	..	٠،٤٧٧	..	٠،٥٠٥		٠،٨٣٥	..	١٢٤٤	١٣٣٤
التصحيح (مُدخل غير موزّع)									-٤٦	-٢٠٧
المجموع	٣،٢٠٠	..	٦،٣٦٥	..	٧،١٠٣	..	٨،٢٠٠	..	١٤٩٩٢	١٧٧٧٥
			بالنسبة		المئوية					
الزراعة وتربية المواشي	١١،٩	..	٩،٩		٩،٤	..	٨،٥	..	١٢،٠	١٢،٤
الطاقة، المياه والصناعة	١٥،٠	..	١٥،٩		١٦،٣	..	١٨،٥	..	١٧،٧	١٧،٣
البناء	٥،٦		٤،٥		٤،٤	..	٣،٤	..	٩،٤	٩،٢
الإتصال والمواصلات	٨،١	..	٧،٦		٧،٤	..	٧،٧	..	٢،٨	٢،٨
التجارة	٣٢،١	..	٣١،٥		٣٢،٤	..	٢٨،٣	..	٢٨،٧	٣٠،١
الإسكان	٧،٨	..	٨،٧		٨،٧	..	٨،٩	..	٤،٥	٤،٢
الخدمات	١١،٩	..	١٤،٤		١٤،٣	..	١٤،٥	..	١٦،٧	١٦،٤
الإدارات العامة	٧،٦	..	٧،٥		٧،١	..	١٠،٢	..	٨،٣	٧،٤
المجموع	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠		١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،

وشغل **قطاع البناء** خلال العام ١٩٩٤ والعام ١٩٩٥ حيزا" أهم بكثير مما كان عليه خلال فترة ما قبل الحرب (أكثر من ٩٪ مقابل ٤ إلى ٥٪). هنا لا بد من الإشارة إلى أننا حصلنا على القيمة المضافة لهذا القطاع من خلال دراسة المُعامل التقني لمُدخلات البناء والأشغال العامة التي يعتمدها المتعهدون وليس من خلال مسح مباشر عن نشاط شركات البناء. لكن مهما بلغت قلة دقة هذه التقديرات، إلا أنه من الواضح أن البلد يشهد حركة بناء ناشطة أكان ذلك بمساهمة القطاع العام أو الخاص. وتؤكد كل المؤشرات (إستيراد المواد الأولية الخاصة بالبناء وبيع الترابة وتراخيص البناء، إلخ ...) ديناميكية هذا القطاع.

وبذلك، تكون حصة القطاعات الإنتاجية الثلاثة (زراعة وصناعة وبناء) قد ارتفعت مما كانت نسبته ٣٠٪ تقريبا" من الناتج المحلي القائم في السبعينات إلى ٣٩٪ في العام ١٩٩٥. مما يعني أن القطاعات المنتجة للخدمات قد شهدت إنخفاضا" في حصتها في النشاط الإقتصادي الداخلي من ٧٠٪ إلى ٦١٪.

لكن يجب تأكيد هذه البيانات من خلال إحصاءات أكثر تطورا" عن هذه القطاعات وبخاصة عن القطاع السياحي والعقاري. أضف إلى ذلك، كما سنبينه لاحقا"، سوء تقدير الخدمات الوسيطة الذي أدى إلى تضخم إصطناعي في حصة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي القائم.

يبدو أن **قطاع النقل والمواصلات** قد سجل أكبر نسبة تراجع من الناتج المحلي القائم بين كل القطاعات الخدماتية. إلا أن هذا التراجع مصطنع وليس حقيقي. في الحقيقة، لم يتم تقدير كل قطاع النقل. فقط نقل الأشخاص تمّ تقديره. و لو تم تقدير نقل البضائع، الذي يشكل المدخلات في قطاعات أخرى وبخاصة التجارة، لأدى ذلك إلى زيادة القيمة المضافة للنقل وإلى إنخفاض القيم المضافة العائدة إلى القطاعات التي تستخدم هذه الخدمات. إلا أن هناك تراجعا" حقيقيا" في قطاع نقل الأشخاص بتراجع قطاع النقل الجوي الذي تأثر بتراجع عدد القادمين إلى لبنان.

حصة **التجارة** من الناتج المحلي القائم تراجعت من ٣٢٪ إلى ٢٩٪ أو ٣٠٪. وهذا ناجم عن الهبوط الحاد في نشاط التجارة الدولية العابرة في لبنان (الترانزيت وإعادة التصدير في المنطقة الحرة والتجارة المثلثة، ...). ولتقدير القيمة المضافة للتجارة الداخلية، إعتمدت الهوامش التجارية التي كانت قد إحتسبتها مصلحة المحاسبة الوطنية في مديرية الإحصاء المركزي القديمة. وستتم مراجعة هذه الهوامش على ضوء مسوحات جديدة بالتعاون مع وزارة الإقتصاد الوطني.

قُدرت القيمة المضافة **لقطاع السكن** المعادلة للقيمة التأجيرية للمساكن المشغولة، بفضل المعطيات التي جمعتها وزارة الشؤون الإجتماعية في العام ١٩٩٥ في إطار دراسة السكان بالتعاون مع صندوق

الأمم المتحدة للنشاطات السكانية. وربما قُدّر عدد المساكن بأقل من الواقع خلال هذا المسح. وستُراجع مختلف هذه المعطيات على ضوء المسح الذي تقوم به إدارة الإحصاء المركزي منذ حزيران ١٩٩٧والمتعلق بالظروف المعيشية للأسر من خلال عينة من المساكن تمّ إختيارها من المسح الشامل للمباني والمؤسسات. ويُعزى تراجع حصة بدلات الإيجار في الناتج المحلي القائم إلى ارتفاع نسبة المساكن غير المشغولة وإلى بدلات الإيجار القديمة التي لا تتغير إلا وفقا" للقانون.

أما بالنسبة للخدمات الأخرى، فإنها تشمل إصلاح السيارات الخاصة والآلات المنزلية والفنادق والمطاعم وخدمات الأشخاص والصحة والتعليم والخدمات المالية. وقد أهملت الخدمات غير المالية للشركات بسبب النقص في الإحصاءات. وهذا الأمر يؤثر على توزّع الناتج المحلي القائم على القطاعات وليس على قيمته الاجمالية. وبذلك تكون نسبة الخدمات غير تلك العائدة للنقل والتجارة والسكن أعلى بقليل من ١٦،٧٪ في العام ١٩٩٤ و١٦،٧٪ في العام ١٩٩٥. بالرغم من ذلك، تحتل هذه الخدمات مركزا" أهم مما كانت عليه في السابق. وهذا مرده إلى الزيادة الحادة في كلفة خدمات الصحة والتعليم والخدمات المالية. لم يطرأ تغير هام على حصة الخدمات غير التجارية والمتمثلة بالرواتب والأجور التي تدفعها الإدارات العامة بالنسبة لفترة ما قبل الحرب حيث بلغت ٨،٣٪ في العام ١٩٩٤ و٧،٤٪ في العام ١٩٩٥. إلا أن تطور القطاع العام غير متناسق. فقد صححت بعض الإدارات رواتب مستخدميها مع الحفاظ على عددهم (الجيش والتربية وبعض المصالح المستقلة). في المقابل، رأت بعض الإدارات إنخفاضا" في حصتها بسبب التأخر في إعادة تقويم رواتب الأجراء والجمود في تعيين موظفين جدد.

٣. تبادل السلع والخدمات مع الخارج :

كان عجز ميزان التجارة الخارجية مع لبنان مهما" وقد ازداد مع الحرب. حاليا" يغطي الإستيراد الصافي من التصدير ما نسبته ٣٥٪ تقريبا" من الإنفاق الداخلي، في حين أنه لم يكن يغطي سوى ١٥٪ في السبعينات.

بلغت قيمة الإستيراد في الحسابات الإقتصادية (ما عدا الذهب والأوراق المالية) ٩،٩٣٦ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ١١،٥٤٥ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ أي بنمو يساوي ١٦،٢٪ بالقيمة الجارية.

ويبين لنا الجدول رقم ٣ بنية الإستيراد حسب طبيعة السلعة وتطورها حيث نلاحظ إنخفاضا" مهما" في إستيراد السلع الزراعية لصالح سلع الصناعات الغذائية. وهناك أيضا" إرتفاع ملحوظ في حصة السلع المعدنية والآلات والمعدات من مجموع الإستيراد.

جدول رقم ٣

تطور الإستيراد حسب مجموعات السلع

بمليارات الليرات اللبنانية بالأسعار الجارية

السلعة	١٩٦٤	..	١٩٧٢	١٩٧٣	..	١٩٧٧	..	١٩٩٤	١٩٩٥
منتجات زراعية	٠،١٧٢	..	٠،٢٦٠	٠،٣١٩	..	٠،٤٠٤	..	٧٤٤	٧٥٩
منتجات تربية المواشي	٠،١١٢	..	٠،١٢٨	٠،١٣١	..	٠،١٨٩	..	٢٤١	٢٣٢
الطاقة والمياه	٠،٠٨٥	..	٠،١٩٦	٠،٢١٨	..	٠،٢٤٣	..	٨٥٥	٩٨٨
منتجات الصناعات الغذائية	٠،١١٩	..	٠،٢٣٨	٠،٢٣٦	..	٠،٤٧٣	..	١١٠٤	١٢٧٤
منسوجات وجلود	٠،١٣٥	..	٠،٣٤٣	٠،٤٠٤	..	٠،٤٦٤	..	٩١٠	٩٦٢
أملاح غير معدنية	٠،٠٤٧	..	٠،٠٨٣	٠،٠٩٢	..	٠،١٨٨	..	٤٦٢	٥٤١
معادن وأجهزة ومعدات	٠،٤٠٠	..	٠،٩٣٨	١،١٨١	..	١،٤٣٦	..	٣٦٨٧	٤٣٨٩
خشب، كاوتشوك وسلع كيميائية	٠،١٦٦	..	٠،٤٤٧	٠،٥٤٣		٠،٦٧١	..	١٤١١	١٦٩٤
مفروشات	٠،٠٠٢		٠،٠٠٥	٠،٠٠٧		٠،٠١٣		٩٠	١٠٩
متفرقات	٠،٠٥١	..	٠،١٣٧	٠،١٤٦	..	٠،١٤٢	..	٤٣٢	٥٩٧
المجموع	١،٢٨٩	..	٢،٧٧٦	٣،٢٧٧	..	٤،٢٢٣	..	٩٩٣٦	١١٥٤
									٥

بالنسبة المئوية

منتجات زراعية	١٣،٣	..	٩،٤	٩،٨	..	٩،٦	..	٧،٥	٦،٦
منتجات تربية المواشي	٨،٧	..	٤،٦	٤،٠	..	٤،٥	..	٢،٤	٢،٠
الطاقة والمياه	٦،٦	..	٧،١	٦،٧	..	٥،٨	..	٨،٦	٨،٦
منتجات الصناعات الغذائية	٩،٢	..	٨،٦	٧،٢	..	١١،٢	..	١١،١	١١،٠
منسوجات وجلود	١٠،٥	..	١٢،٤	١٢،٤	..	١١،٠	..	٩،٢	٨،٣
أملاح غير معدنية	٣،٦	..	٣،٠	٢،٨	..	٤،٥	..	٤،٦	٤،٧
معادن وأجهزة ومعدات	٣١،٠	..	٣٤،٠	٣٦،٢	..	٣٤،٠	..	٣٧،١	٣٨،٠
خشب، كاوتشوك وسلع كيميائية	١٢،٩	..	١٦،٢	١٦،٧	..	١٥،٩	..	١٤،٢	١٤،٧
مفروشات	٠،٢		٠،٢	٠،٢	..	٠،٣	..	٠،٩	٠،٩
متفرقات	٣،٩	..	٤،٤	٤،٠	..	٣،٤	..	٤،٣	٥،٢
المجموع	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،

وما إرتفاع إستيراد الآلات والمعدات سوى إنعكاس لإزدياد قيمة السلع التجهيزية خلال فترة ما قبل الحرب كما يبين لنا الجدول رقم ٤ الذي يعطينا صورة عن توزع السلع المستوردة حسب وجهة

الإنتاجي الداخلي : نستورد حاليا" وبشكل أقل مواد أولية أو سلع نصف جاهزة معدة للقطاعات الإنتاجية (ما يقارب ٣٨٪ من المجموع) وبشكل أكبر سلع جاهزة معدة للإستهلاك (٤٨٪) أو للإستثمار (١٤٪).

جدول رقم ٤

تطور الإستيراد حسب وجهة الإستعمال

بمليارات الليرات اللبنانية بالأسعار الجارية

الإستعمال	١٩٦٤	..	١٩٧٢	١٩٧٣	..	١٩٧٧	..	١٩٩٤	١٩٩٥
إستعمالات وسيطة في :									
الزراعة وتربية المواشي	٠،١٠٤	..	٠،١٢٤		..	٠،٢١٦	..	٣٥٣	٣٤٢
الطاقة	٠،٠٦٦	..	٠،١٤٩		..	٠،١٥٨	..	٢٠٦	٢٢٩
الصناعة	٠،٣٢٣	..	٠،٦٥٣		..	١،٠٠٥	..	١٩٤٧	٢٣٠٩
البناء	٠،٠٨٤	..	٠،١٧١		..	٠،١٦٧	..	٦٨٥	٨٠٤
الخدمات	٠،٠٤٦	..	٠،١٣٠		..	٠،٢٤٣	..	٥٩١	٦٦٦
غير محدد								٢٧	١
مجموع الإستعمالات الوسيطة	٠،٦٢٣	..	١،٢٢٧		..	١،٧٨٩	..	٣٨١٠	٤٣٥٠
الإستهلاك	٠،٤٧٥	..	١،٠٢١			١،٦٣٤	..	٤٧٠٣	٥٥٠٥
الإستثمار	٠،١٣٥	..	٠،٢٧١		..	٠،٦٧٥	..	١٣١١	١٥٧٨
إعادة التصدير	٠،٠٥٦	..	٠،٢٥٧		..	٠،١٢٥	..	١١٢	١١٢
المجموع	١،٢٨٩	..	٢،٧٧٦		..	٤،٢٢٣	..	٩٩٣٦	١١٥٤٥
			بالنسبة	المنوية					
إستعمالات وسيطة في :									
الزراعة وتربية المواشي	٨،١	..	٤،٥		..	٥،١	..	٣،٦	٣،٠
الطاقة	٥،١	..	٥،٤		..	٣،٧	..	٢،١	٢،٠
الصناعة	٢٥،١	..	٢٣،٦		..	٢٣،٨	..	١٩،٦	٢٠،٠
البناء	٦،٥	..	٦،٢		..	٤،٠	..	٦،٩	٧،٠
الخدمات	٣،٥	..	٤،٤		..	٥،٧	..	٦،٠	٥،٨
غير موزع		..			..		..	٠،٣	٠،٠
مجموع الإستعمالات الوسيطة	٤٨،٣	..	٤٤،١		..	٤٢،٣	..	٣٨،٣	٣٧،٧
الإستهلاك	٣٦،٩	..	٣٦،٨		..	٣٨،٧	..	٤٧،٣	٤٧،٧
الإستثمار	١٠،٥	..	٩،٨		..	١٦،٠	..	١٣،٢	١٣،٧
إعادة التصدير	٤،٣	..	٩،٣		..	٣،٠	..	١،١	١،٠
المجموع	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠

بلغت قيمة الصادرات ١،٢٦٥ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ١،٩٤٩ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ أي بإرتفاع حاد يساوي ٥٤٪. تجدر الإشارة إلى أن قيمة الأرقام التي نشرتها المديرية العامة للجمارك قد زيدت لتأمين نوع من التناغم بين الإنتاج والتصدير. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المحاسبة الوطنية أن الهوامش التجارية على السلع التي أعيد تصديرها والمدفوعات الصافية من الخارج والمتعلقة بالمواصلات الدولية ما هي إلا صادرات (تبادل خدمات). وقد تدنت جدا" حصة هذه الأخيرة بالنسبة إلى الصادرات اللبنانية بعد الحرب. بالمقابل، إرتفعت جدا" حصة المنتجات الزراعية كما يبين لنا الجدول رقم ٥.

جدول رقم ٥

تطور التصدير حسب نوع المنتجات

بمليارات الليرات اللبنانية بالأسعار الجارية

السلعة	١٩٦٤	..	١٩٧٢	١٩٧٣	..	١٩٧٧	..	١٩٩٤	١٩٩٥
منتجات الزراعة	٠،٠٨١	..	٠،١٥٠		..	٠،٢٨٦	..	١٧٩	٣٣٧
منتجات تربية المواشي	٠،٠١٥	..	٠،٠٦٤		..	٠،٠٢٢	..	١٢	١١
الطاقة والمياه	٠،٠١١	..	٠،٠١٩		..	٠،٠٠١	..	٠	٠
منتجات الصناعات الغذائية	٠،٠٣٠	..	٠،٠٨٢		..	٠،٠٦٠	..	٩٢	١٠١
منسوجات وجلود	٠،٠٣٠	..	٠،١٥٧		..	٠،١٤٧	..	١٥٤	١٧٢
أملاح غير معدنية	٠،٠٠٧	..	٠،٠٥١		..	٠،١٧٥	..	٥٨	٦٣
معادن وأجهزة ومعدات	٠،٢٠	..	٠،١٥٦		..	٠،٢٠٣	..	١٦٤	٢٧٤
خشب، كاوتشوك وسلع كيميائية	٠،٠١٩	..	}		..	}	..	٧٤	١٤٢
مفروشات	٠،٠٠٢	..	٠،٢١٥}		..	٠،١٥١}	..	١٢	٠
متفرقات	٠،٠١٤	..	}		..	}	..	١٩٤	٤٣٥
الإتصالات والمواصلات	٠،١١١	..	٠،١٩٤		..	٠،١٨٠	..	٦٩	١١٤
الخدمات	٠،٠٣٣	..	٠،٠٦٣		..	٠،٠٤٠	..		
التجارة	٠،١٩٢	..	٠،٣٢٣		..	٠،٠٩٠	..	١٤٤	١٩٠
إعادة التصدير	٠،٠٥٦	..	٠،٢٥٧		..	٠،١٢٥	..	١١٢	١١٢
المجموع	٠،٦١٩	..	١،٧٣١		..	١،٤٨٠	..	١٢٦٥	١٩٤٩
			بالنسبة	المنوية					
منتجات الزراعة	١٣،١	..	٨،٧		..	١٩،٣	..	١٤،٢	١٧،٣
منتجات تربية المواشي	٢،٤	..	٣،٧		..	١،٥	..	٠،٩	٠،٦
الطاقة والمياه	١،٦	..	١،١		..	٠،١	..	٠،٠	٠،٠
منتجات الصناعات الغذائية	٤،٨	..	٤،٧		..	٤،١	..	٧،٤	٥،٢
منسوجات وجلود	٤،٨	..	٩،١		..	٩،٩	..	١٢،٢	٨،٨
أملاح غير معدنية	١،١	..	٢،٩		..	١١،٨	..	٤،٦	٣،٢
معادن وأجهزة ومعدات	٣،٢	..	٩،٠		..	١٣،٧	..	١٣،٠	١٤،١
خشب، كاوتشوك وسلع كيميائية	٣،١	..	}		..	}	..	٥،٨	٧،٣
مفروشات	٠،٣	..	١٢،٤}		..	١٠،٢}	..	٠،٩	٠،٠
متفرقات	٢،٣	..	}		..	}	..	١٥،٣	٢٢،٣
المواصلات والإتصالات	١٧،٨	..	١١،٢		..	١٢،٢	..	٥،٥	٥،٨
الخدمات	٥،٣	..	٣،٦			٢،٧		٠،٠	٠،٠
التجارة	٣١،٠	..	١٨،٧		..	٦،١	..	١١،٤	٩،٧
إعادة التصدير	٩،٠	..	١٤،٨		..	٨،٤	..	٨،٩	٥،٧
المجموع	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠		..	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٤. الإستهلاك الداخلي :

الإستهلاك الداخلي هو عبارة عن مشتريات الأسر والأشخاص من سلع وخدمات، مقيمين كانوا أم مسافرين (نفقات السياح ومشتريات المتاخمين للحدود اللبنانية)، وعن مشتريات الإدارات العامة ورواتب وأجور القطاع العام. قدّر الإستهلاك الداخلي بـ ١٨،٢٠٥ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ وبـ ٢٠،٩٢١ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ أي بزيادة بلغت ١٤،٩٪.

أدت التقلبات المهمة عبر الزمن تحت تأثير التضخم بشكل خاص، إلى تغير توزيع الإستهلاك الداخلي بين إستهلاك عام وإستهلاك خاص، حيث نلاحظ إنتفاخا" في النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات على حساب الرواتب خلال فترات التضخم. في المجموع تراجع الإستهلاك العام – الذي لا يشمل نفقات التحويلات كالمساعدات والإعانات – عما كان عليه خلال فترة ما قبل الحرب.

جدول رقم ٦

تطور الإستهلاك الداخلي حسب العميل

بمليارات الليرات اللبنانية بالأسعار الجارية

العميل	١٩٦٤	..	١٩٧٢	١٩٧٣	..	١٩٧٧	..	١٩٩٤	١٩٩٥
الإدارات العامة									
السلع والخدمات	٠،٠٦٥	..	٠،٠٩٤	٠،٣٢٢	..	٠،٦٤١	..	٣٤٣	٤٣٤
الرواتب	٠،٢٣١	..	٠،٣٩٧	٠،٤٣٣	..	٠،٦٢٩	..	١٢٤٤	١٣٣٤
مجموع الإدارات العامة	٠،٢٩٦	..	٠،٤٩١	٠،٧٥٥	..	١،٢٧٠	..	١٥٨٧	١٧٦٨
الأسر	٢،٨٥٦	..	٥،٥٤٣	٥،٦٦٥	..	٧،١٢٠	..	١٦٦١٨	١٩١٥٣
المجموع	٣،١٥٢	..	٦،٠٣٤	٦،٤٢٠	..	٨،٣٩٠	..	١٨٢٠٥	٢٠٩٢١
			بالنسبة	المئوية					
الإدارات العامة									
السلع والخدمات	٢،١	..	١،٦	٥،٠	..	٧،٦	..	١،٩	٢،١
الرواتب	٧،٣	..	٦،٦	٦،٧	..	٧،٥	..	٦،٨	٦،٤
مجموع الإدارات العامة	٩،٤	..	٨،١	١١،٨	..	١٥،١	..	٨،٧	٨،٥
الأسر	٩٠،٦	..	٩١،٩	٨٨،٢	..	٨٤،٩	..	٩١،٣	٩١،٥
المجموع	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠

نما الإستهلاك الخاص بشكل أسرع من الإستهلاك العام (١٥،٣٪ مقابل ١١،٤٪) والسبب ركود الرواتب في القطاع العام.

يلاحظ التغير في بنية الإستهلاك الخاص من خلال معطيات الجدول رقم ٧ الذي يوزع الإستهلاك الداخلي حسب طبيعة السلعة المستهلكة.

جدول رقم ٧

تطور الإستهلاك الداخلي حسب مجموعة السلع*

بمليارات الليرات اللبنانية بالأسعار الجارية

السلعة	١٩٦٤	..	١٩٧٢	١٩٧٣	..	١٩٧٧	..	١٩٩٤	١٩٩٥
منتجات الزراعة	٠،٤٢٤	..	٠،٧٥٩	٠،٧٨١	..	٠،٩٠٣	..	٢٨٩٨	٣٤٥٤
منتجات تربية المواشي	٠،٢٩٨	..	٠،٣٩٤	٠،٤٠٤	..	٠،٤٦٠	..	٨٢٢	٧٤٢
طاقة ومياه	٠،١٣٩	..	٠،٢٧٠	٠،٣٢٥	..	٠،٣٥٣	..	٥٧٩	٦٨٩
منتجات السلع الغذائية	٠،٤٤٠	..	٠،٧٨٢	٠،٨٧٧	..	١،٢٦٢	..	٣١٣٣	٣٦٠٣
منسوجات وجلود	٠،٣٤٦	..	٠،٧٠٠	٠،٨٢٤	..	١،٠٤٢	..	١٦٨٠	١٧٦٠
معادن وآلات ومعدات	٠،١٩٥	..	٠،٢٩٧	٠،٣٨٣	..	٠،٥٨٢	..	١٩٣٨	٢٢٤٩
مفروشات	٠،٠٦٤	..	٠،١٠٠	٠،١١٦	..	٠،٠٩٧	..	٧١٣	٨١٧
منتجات صناعية أخرى	٠،٢٨٠	..	٠،٦١٥	٠،٧٧٦	..	١،٢١٦	..	١٦٢٨	٢٢١٣
الإتصال والمواصلات	٠،١٦٥	..	٠،٣٣٥	٠،٣٦٠	..	٠،٥٨٨	..	٥٩٩	٦٧٨
الإسكان	٠،٢٥٠	..	٠،٥٥٨	٠،٦١٤	..	٠،٩١٨	..	٦٧٠	٧٥٢
الخدمات	٠،٣٢٠	..	٠،٨٢٧	٠،٩٦٠	..	٠،٩٦٩	..	٢٣٠٢	٢٦٣١
المجموع	٢،٩٢١	..	٥،٦٣٧	٦،٤٢٠	..	٨،٣٩٠	..	١٦٩٦٢	١٩٥٨٧
			بالنسبة	المئوية					
منتجات الزراعة	١٤،٥	..	١٣،٥	١٢،٢	..	١٠،٨	..	١٧،١	١٧،٦
منتجات تربية المواشي	١٠،٢	..	٧،٠	٦،٣	..	٥،٥	..	٤،٨	٣،٨
طاقة ومياه	٤،٨	..	٤،٨	٥،١	..	٤،٢	..	٣،٤	٣،٥
منتجات السلع الغذائية	١٥،١	..	١٣،٩	١٣،٧	..	١٥،٠	..	١٨،٥	١٨،٤
منسوجات وجلود	١١،٨	..	١٢،٤	١٢،٨	..	١٢،٤	..	٩،٩	٩،٠
معادن وآلات ومعدات	٦،٧	..	٥،٣	٦،٠	..	٦،٩	..	١١،٤	١١،٥
مفروشات	٢،٢	..	١،٨	١،٨	..	١،٢	..	٤،٢	٤،٢
منتجات صناعية أخرى	٩،٦	..	١٠،٩	١٢،١	..	١٤،٥	..	٩،٦	١١،٣
الإتصال والمواصلات	٥،٦	..	٥،٩	٥،٩	..	٧،٠	..	٣،٥	٣،٥
الإسكان	٨،٦	..	٩،٩	٩،٥	..	١٠،٩	..	٤،٠	٣،٨
الخدمات	١١،٠	..	١٤،٦	١٤،٩	..	١١،٦	..	١٣،٦	١٣،٤
المجموع	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠

* لا يشمل الرواتب والأجور التي تدفعها الإدارات العامة

أن هناك إرتفاعا" مهما" طاول القيمة النسبية في إستهلاك المواد الغذائية حيث تشكل حاليا" منتجات فروع الزراعة وتربية المواشي والصناعات الزراعية الغذائية ٤٠٪ من إستهلاك السلع والخدمات، تماما" كما كانت النسبة منذ ٣٠ عاما". في حين أن أهمية هذه المنتجات بالنسبة للإستهلاك تميل نحو الإنخفاض مع إرتفاع مستوى المعيشة كما هو مبين من خلال أرقام السبعينات حيث تراجعت أهمية هذه المنتجات إلى ٣٢٪.

مع ذلك، يجب التحقق من هذه الأرقام من خلال بحث ميزانية الأسرة الذي تقوم به إدارة الإحصاء المركزي حاليا". إن الإفراط في تقدير الإنتاج الزراعي المترافق مع سوء تقدير التصدير ممكن أن يؤدي إلى تضخم إصطناعي في إستهلاك الأسر.

ومع الإبقاء على مثل هذا الخطأ في تقدير قيمة المنتجات الزراعية، تغيرت بنية الإستهلاك الغذائي : تراجع إستهلاك المنتجات من أصل حيواني لصالح الفواكه والخضار الطازجة ومنتجات الصناعات الزراعية الغذائية (تجدرالإشارة إلى أن هذه السلع تشمل التبغ والمشروبات). الفئة الثانية من المنتجات التي شغلت حيزا" مهما" من الإستهلاك هي المفروشات والسلع التجهيزية المنزلية (فرع المعادن والآلات والمعدات). ويعزى السبب في ذلك إلى حاجة الأسر الملحة للتزود بالمعدات من جديد.

أدت قلة تقدير قيمة الإيجارات إلى تراجع نسبتها من ١٠٪ من الإستهلاك الداخلي قبل الحرب إلى ٤٪ في العام ١٩٩٤. وربما كان السبب في ذلك التجميد الرسمي للإيجارات. تعتمد المحاسبة الوطنية على بدلات الإيجار التي يدفعها المستأجرون وتنسب إلى المساكن التي يشغلها ما لكوها قيمة تأجيرية تعادل المعدّل الوسطي للإيجارات الفعلية.

٥. التكوين القائم لرأس المال الثابت :

يتألف التكوين القائم لرأس المال الثابت من السلع التجهيزية التي تشتريها شركات الإنتاج والإدارات العامة ومن قيمة المباني والأشغال العامة التي نفذت خلال السنة. بالمقابل وبموجب الإصطلاح المعتمد، لم تحتسب قيمة التجهيزات العسكرية العائدة لوزارة الدفاع كنفقات إستثمارية وإنما كنفقات إستهلاكية. وتجدر الإشارة أيضا" إلى تمييز قيمة الإستملاكات التي تكبدتها الدولة لتنفيذ الأشغال العامة عن قيمة الإستثمارات.

وبموجب هذا التعريف، قُدّر التكوين القائم لرأس المال الثابت بـ ٥،٤٥٧ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٦،٤٥٤ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ أي بزيادة بلغت ١٨،٣٪. ويعود سبب هذه الزيادة بشكل كبير إلى أعمال البنية التحتية : إرتفعت قيمة الإستثمار العام من ٦٢١ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ إلى

٩٩٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ (+٥٩،٢٪). إزدادت نسبة الإستثمارات العامة في التكوين القائم لرأس المال الثابت من ١١،٤٪ إلى ١٥،٤٪. وكان من الممكن أن تكون هذه النسبة أعلى بكثير لولا عملية خصخصة وسط بيروت : تدخل كل اعمال البنية التحتية التي نفذتها سوليدير في إطار إستثمارات القطاع الخاص.

ونخلص إلى الملاحظة أن ثلث الإستثمارات تقريبا" تألف من آلات وأجهزة ومعدات نقل وغيرها من السلع التجهيزية وأن الثلثين الباقيين خُصصا للبناء.

جدول رقم ٨

تطور التكوين القائم لرأس المال الثابت بحسب العميل وطبيعته

بمليارات الليرات اللبنانية بالأسعار الجارية

العميل	١٩٦٤	..	١٩٧٢	١٩٧٣	..	١٩٧٧	..	١٩٩٤	١٩٩٥
الإدارات العامة									
السلع التجهيزية	٠،٠١٠	..	٠،٠١٨	..	..	..	..	٨١	١٢٤
المباني والأشغال العامة	٠،١٢٤	..	٠،١٦٤	..	..	..	..	٥٤٠	٨٦٨
المجموع	٠،١٣٤	..	٠،١٨٢	..	..	٠،٢٠٠	..	٦٢١	٩٩٢
الشركات									
السلع التجهيزية	٠،٢٣٦	..	٠،٤٩٧	..	..	..	..	١٦٦٥	١٩٧٤
المباني والأشغال العامة	٠،٣٣٥	..	٠،٦١٨	..	..	..	..	٣١٧١	٣٤٨٨
المجموع	٠،٥٧١	..	١،١١٥	..	..	١،٥١٨	..	٤٨٣٦	٥٤٦٢
الكل									
السلع التجهيزية	٠،٢٤٦	..	٠،٥١٥	..	..	..	..	١٧٤٦	٢٠٩٨
المباني والأشغال العامة	٠،٤٥٩	..	٠،٧٨٢	..	..	..	..	٣٧١١	٤٣٥٦
المجموع العام	٠،٧٠٥	..	١،٢٩٧	١،٤٦٥	..	١،٧١٨	..	٥٤٥٧	٦٤٥٤
			بالنسبة	المئوية					
الإدارات العامة									
السلع التجهيزية	١،٤	..	١،٤	..	..	..	..	١،٥	١،٩
المباني والأشغال العامة	١٧،٦	..	١٢،٦	..	..	..	..	٩،٩	١٣،٤
المجموع	١٩،٠	..	١٤،٠	..	..	١١،٦	..	١١،٤	١٥،٤
الشركات									
السلع التجهيزية	٣٣،٥	..	٣٨،٣	..	..	..	..	٣٠،٥	٣٠،٦
المباني والأشغال العامة	٤٧،٥	..	٤٧،٦	..	..	..	..	٥٨،١	٥٤،٠
المجموع	٨١،٠	..	٨٦،٠	..	..	٨٨،٤	..	٨٨،٦	٨٤،٦
الكل									
السلع التجهيزية	٣٤،٩	..	٣٩،٧	..	..	..	..	٣٢،٠	٣٢،٥
المباني والأشغال العامة	٦٥،١	..	٦٠،٣	..	..	..	..	٦٨،٠	٦٧،٥
المجموع	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	..	١٠٠،٠	١٠٠،٠

٦. حساب "إستعمالات – موارد" السلع المختلفة :

يبين الجدول رقم ٩ توازن حسابات إستعمالات وموارد السلع والخدمات التجارية المجموعة في ١٤ فرعا" حسب مصدرها القطاعي. وُضعت حسابات مفصلة لبعض الفروع العائدة للعام ١٩٩٤ من خلال معطيات الإحصاء الصناعي وإحصاءات وزارة الزراعة (ينص نظام المحاسبة الوطنية اللبنانية على وضع الحسابات لثمانين فرعا").

تتكون الموارد من الإنتاج المحلي (مُخرجات الشركات) ومن الإستيراد. قُدّرت قيمة هذه الموارد حسب سعر المنشأ (السعر على باب المزرعة أو المصنع للمنتجات المحلية وسعر الكلفة – التأمين – النقل للسلع المستوردة). وبغية الحصول على قيمة السلع والخدمات التي يدفعها مستخدموها، تجب زيادة الهوامش التجارية على هذه الأسعار.

وتُقسم الإستعمالات إلى إستعمالات وسيطة وإستعمالات نهائية. وتشكل الإستعمالات الوسيطة مُدخلات الشركات أي السلع والخدمات المستهلكة التي تستعمل في عملية الإنتاج. وتوزع المدخلات قدر الإمكان حسب الفروع التي تستخدمها. وتوزع الإستعمالات النهائية على الإستهلاك (مشتريات الأسر وشراء السلع التي تستهلكها الإدارات) وعلى التكوين القائم لرأس المال الثابت (مشتريات الشركات والإدارات من سلع معمّرة) وعلى التصدير (المشتريات من الخارج). وهذه بعض التعليقات حول التقديرات التي حصلنا عليها من خلال بعض المعطيات المتوفرة حاليا" :

إرتفعت قيمة **السلع الزراعية** المتبادلة (حبوب وفواكه وخضار وزراعات صناعية ومنتجات الغابة) إلى ٣،٩٠٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٤. ويشكل الإنتاج المحلي ما نسبته ٤٥٪ من هذه القيمة والإستيراد ما نسبته ١٩٪ وألـ ٣٦٪ الباقية عبارة عن هوامش تجارية (خاصة على الفواكه والخضار التي تستهلكها الأسر). إرتفعت موارد منتجات المملكة النباتية إلى ٤،٧٣٥ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ وتُعزى هذه الزيادة الحادة إلى إرتفاع الإنتاج الزراعي بموجب تقديرات وزارة الزراعة حيث إرتفعت حصتها إلى ٤٨٪ من الموارد وتراجعت حصة الإستيراد منها إلى ١٦٪.

يُصدّر قسم من المنتجات الزراعية المتوفرة (٥٪ من الموارد و ١١،٢٪ من الإنتاج في العام ١٩٩٤ ٧،٢٪ و ١٥٪ على التوالي في العام ١٩٩٥). وبالرغم من الإرتفاع الحاد في التصدير والركود في الإستيراد في العام ١٩٩٥، عانى الميزان التجاري للسلع الزراعية عجزا" بلغ ٥٤٨ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٤١٩ مليار ليرة في العام ١٩٩٥.

ويُستهلك بشكل نهائي قسم كبير من موارد السلع الزراعية (بين ٧٣٪ و ٧٤٪). أما الباقي فيستخدم كمواد أولية لا سيما في الصناعات الزراعية الغذائية (صناعة المعلبات والزيوت النباتية والمشروبات والسجائر) وفي تربية المواشي ايضا" (أعلاف) وفي الزراعة نفسها (بذار...).

وتشمل **منتجات تربية المواشي**، الحيوانات الحية والسلع من أصل حيواني مثل الجلود الخام واللحم الطازج أو المجلد والحليب الطازج والبيض والعسل ومنتجات الصيد. مما يعني أن مجموع موارد وإستعمالات هذا الفرع يحتوي على حصة كبيرة تستهلك ضمنيا" أي في القطاع ذاته : قيمة الحيوانات الحية المحولة إلى لحوم (١٠٨٧/٢٤٢ في العام ١٩٩٤ و ٩٧٧/٢١٢ في العام ١٩٩٥). أما الإستهلاكات الوسيطة الأخرى فهي أقل اهمية (٤ مليار ليرة في صناعة المعلبات الغذائية وما يعادلها في صناعة المنتجات الجلدية). الصادرات قليلة (١١مليار ليرة إلى ١٢ مليار ليرة)، إذ تستهلك الأسر هذه السلع بشكل رئيسي.

يوازي حساب فرع "**الطاقة والمياه**" الحساب الإقتصادي العائد للطاقة المستهلكة في لبنان. تتكون موارد الطاقة بشكل خاص من منتجات البترول المستوردة بكاملها ومن الطاقة الكهربائية المنتجة محليا". بلغت قيمة هذه المنتجات، مع إحتساب الهوامش التجارية، ١٤٠٨ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و١٦٤٨ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. ويستهلك نفس الفرع قسما" مهما" من هذا الإنتاج (٢٢٠ مليار في العام ١٩٩٤ و ٢٤٤ مليار ليرة في العام ١٩٩٥) : يتعلق الأمر بقيمة المحروقات المستخدمة لإنتاج الكهرباء في المحطات الحرارية. قُدّر إستهلاك الطاقة في الفروع الأخرى بشكل تقريبي بواسطة معطيات الإحصاء الصناعي وبعض المسوحات الخفيفة لدى شركات النقل. أما إستهلاك الأسر من كهرباء ومياه وبنزين للسيارات الخاصة وغاز منزلي ومازوت للتدفئة، فقد تمّ تقديره على أساس البواقي (٥٧٩ مليار في العام ١٩٩٤ و ٦٨٩ مليار ليرة في العام ١٩٩٥). والجدير ذكره هنا أن قيمة الطاقة الكهربائية الموجودة في هذه الحسابات هي ما دفعه فعليا" مستهلكوها ولا تتضمن قيمة الطاقة الكهربائية المسروقة والفواتير غير المدفوعة (١٠٠ مليار ليرة في السنة هي القيمة التي قدرتها مؤسسة كهرباء لبنان للعامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥).

وتستهلك **الفروع الصناعية المختلفة** (من الفرع رقم ٤ إلى الفرع رقم ١٠) الكثير من منتجاتها ضمنيا" : بعض الصناعات الزراعية الغذائية تُستهلك في عدة صناعات من نفس الفئة (مثلا" الطحين المستعمل في صناعة الخبز...) وقسم من النسيج يُستعمل في صناعة المنسوجات الأخرى (مثلا" القماش المستعمل في صناعة الملابس) إلخ ... ومن بين السلع المستعملة في فروع أخرى غير الفرع المنتج لها نذكر تلك التي لها بعض الأهمية :

جدول رقم ٩ - إستعمالات وموارد

عام ١٩٩٤

الفرع	إستعمالات وسيطة في فروع									
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١. الزراعة	٥٧	٧٤	٠	٦٦٣	٢	٠	٠	١	١	١
٢. تربية المواشي	٠	٢٤٢	٠	٤	٤	٠	٠	٠	٠	٢
٣. طاقة ومياه	١٠	٠	٢٢٠	٥٠	٢٠	٤٤	٣٥	١٩	١٩	٧
٤. صناعات زراعية غذائية	٠	٤٩	٠	٢٤٤	٠	٠	٠	١	٠	٠
٥. صناعة المنسوجات	٢	٠	٠	٠	٤١٦	٠	٠	٠	١٥	١
٦. أملاح غير معدنية	١	٠	٠	٢٨	١	٣٠٧	٥	١٧	٤	٥
٧. آلات ومعدات	٠	١	٠	٤٢	١	١٩	٥١٠	٢	٦٤	٢٣
٨. خشب ومنتجات كيميائية	١١١	٠	٠	١٣	١٥	٢٠	٣	٢٩٥	٢١٠	١٥٥
٩. مفروشات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠ متفرقات	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١٨
١١. مباني وأشغال عامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٢. إتصالات ومواصلات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣. الخدمات	١٠	١	١	١٨	١٢	١٩	١٥	١٢	٩	٥
١٤. التجارة										
المجموع (المدخلات)	١٩٠	٣٦٨	٢٢١	١,٠٦١	٤٧١	٤١٠	٥٦٨	٣٤٧	٣٢٢	٢١٦
القيمة المضافة	١,٥٦٠	٢٤٧	٢٧	٥٠١	٣٨١	٥٥٧	٤٣٤	٣٤٥	٢٦٦	١٤٧
الإنتاج (المخرجات)	١,٧٥٠	٦١٥	٢٤٩	١,٥٦٢	٨٥٢	٩٦٧	١,٠٠٢	٦٩١	٥٨٨	٣٦٣
أفستيراد	٧٤٤	٢٤١	٨٥٥	١,١٠٤	٩١٠	٤٦٢	٣,٦٨٧	١,٤١١	٩٠	٤٣٢
الهوامش التجارية	١,٤٠٨	٢٣١	٣٠٤	٨٥٤	٥١٩	١٥٢	٨٥٦	٣٧٤	١٠١	١٥٩
مجموع الموارد	٣,٩٠٢	١,٠٨٧	١,٤٠٨	٣,٥٢٠	٢,٢٨٢	١,٥٨١	٥,٥٤٤	٢,٤٧٦	٧٧٩	٩٥٣

عام ١٩٩٥

الفرع	إستعمالات وسيطة في فروع									
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١. الزراعة	٧٣	٦٥	٠	٧٨٧	٢	٠	٠	١	٢	١
٢. تربية المواشي	٠	٢١٢	٠	٤	٤	٠	٠	٠	٠	٤
٣. طاقة ومياه	١٣	٠	٢٤٤	٥٩	٢٠	٥٢	٤٤	٢١	٢١	١١
٤. صناعات زراعية غذائية	٠	٤٣	٠	٢٩٠	٠	٠	٠	١	٠	٠
٥. صناعة المنسوجات	٢	٠	٠	٠	٤١٤	٠	٠	٠	١٦	١
٦. أملاح غير معدنية	١	٠	٠	٣٣	١	٣٦١	٦	١٩	٤	٨
٧. آلات ومعدات	١	١	٠	٥٠	١	٢٣	٦٣٠	٢	٧١	٣٧
٨. خشب ومنتجات كيميائية	١٤٣	٠	٠	١٥	١٥	٢٤	٤	٣٣٥	٢٣٢	٢٥٢
٩. مفروشات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠ متفرقات	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٢٩
١١. مباني وأشغال عامة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٢. إتصالات ومواصلات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٣. الخدمات	١٣	١	١	٢١	١٢	٢٢	١٩	١٤	١٠	٨
١٤. التجارة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجموع (المدخلات)	٢٤٦	٣٢٢	٢٤٥	١,٢٥٩	٤٦٩	٤٨٢	٧٠٣	٣٩٣	٣٥٥	٣٥٠
القيمة المضافة	٢,٠٢١	٢١٦	٣٠	٥٩٤	٣٧٩	٦٥٦	٥٣٦	٣٩١	٢٩٣	٢٣٨
الإنتاج (المخرجات)	٢,٢٦٧	٥٣٨	٢٧٦	١,٨٥٣	٨٤٩	١,١٣٨	١,٢٣٩	٧٨٤	٦٤٨	٥٨٨
أفستيراد	٧٥٩	٢٣٢	٩٨٨	١,٢٧٤	٩٦٢	٥٤١	٤,٣٨٩	١,٦٩٤	١٠٩	٥٩٧
الهوامش التجارية	١,٧٠٩	٢٠٧	٣٨٤	٩١٠	٥٦٨	١٨٢	٩٨٥	٤٧٤	١١٨	٢٢٧
مجموع الموارد	٤,٧٣٥	٩٧٧	١,٦٤٨	٤,٠٣٨	٢,٣٧٩	١,٨٦٠	٦,٦١٣	٢,٩٥٢	٨٧٦	١,٤١٢

سلع وخدمات مجموعة في فروع الإنتاج

بمليارات الليرات

الفرع	الإنتاج						الاستعمالات النهائية			المجموع
	١١	١٢	١٣	١٤	غير موزع	المجموع	الإستهلاك	الاستثمار	التصدير	الإستعمالات
١	٤	٠	٥	٠	٠	٨٠٨	٢,٨٩٨	٠	١٩٦	٣,٩٠٢
٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢٥٢	٨٢٢	١	١٢	١,٠٨٧
٣	١٤	٢٦٨	١٠٨	٧	٠	٨٢١	٥٧٩	٠	٨	١,٤٠٨
٤	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩٤	٣,١٣٣	٠	٩٢	٣,٥٢٠
٥	٠	٠	٠	٣	٣	٤٤٠	١,٦٨٠	٨	١٥٤	٢,٢٨٢
٦	٩٦٤	٠	٢	٣	٠	١,٣٣٦	١٨٢	٥	٥٨	١,٥٨١
٧	١,٠٣٢	٠	٢٥٧	٧	١	١,٩٥٨	١,٩٣٨	١,٤٤٥	٢٠٣	٥,٥٤٤
٨	١٩٦	٠	٨١	٢٠٤	٣٠	١,٣٣٢	٩٣٤	٩٣	١١٧	٢,٤٧٦
٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧١٣	٥٤	١٢	٧٧٩
١٠	٠	٠	١٠	٦٢	٨	١٠٠	٥١١	١٤٢	٢٠١	٩٥٣
١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣,٧١١	٠	٣,٧١١
١٢	٠	٠	٢٥	٣٠	٤	٥٩	٥٩٩	٠	٦٩	٧٢٧
١٣	٨٤	٤١	١١٢	٤٧٢	٠	٨١١	٢,٩٧٢	٠	٠	٣,٧٨٣
١٤						٠			١٤٤	١٤٤
	٢,٢٩٤	٣٠٩	٦٠١	٧٨٧	٤٦	٨,٢١٢	١٦,٩٦٢	٥,٤٥٧	١,٢٦٥	٣١,٨٩٦
	١,٤١٧	٤١٧	٣,١٨٢	٤,٣١٤	-٤٦	١٣,٧٤٨				
	٣,٧١١	٧٢٧	٣,٧٨٣	٥,١٠١		٢١,٩٦٠				
		-	-	-		٩,٩٣٦				
		-	-	-٤,٩٥٧		٠				
	٣,٧١١	٧٢٧	٣,٧٨٣	١٤٤		٣١,٨٩٦				

بمليارات الليرات

الفرع	الإنتاج						الاستعمالات النهائية			المجموع
	١١	١٢	١٣	١٤	غير موزع	المجموع	الإستهلاك	الاستثمار	التصدير	الإستعمالات
٢	٥	٠	٦	٠	٠	٩٤٢	٣,٤٥٤	٠	٣٤٠	٤,٧٣٥
٣	٠	٠	٠	٠	١	٢٢٤	٧٤٢	١	١١	٩٧٧
٤	١٦	٣٢٨	١٢٦	٣	٠	٩٥٩	٦٨٩	٠	٠	١,٦٤٨
٥	٠	٠	٠	٠	٠	٣٣٣	٣,٦٠٣	٠	١٠١	٤,٠٣٨
٦	٠	٠	٠	٠	٠	٤٣٥	١,٧٦٠	٦	١٧٧	٢,٣٧٩
٧	١,١٣٢	٠	٢	٠	٠	١,٥٦٧	٢١٦	٦	٧١	١,٨٦٠
٨	١,٢١١	٠	٣٠٠	١٥	٠	٢,٣٤١	٢,٢٤٩	١,٧٥٠	٢٧٤	٦,٦١٣
٩	٢٣٠	٠	٩٤	٣٣	٠	١,٣٧٥	١,٢٨٥	٩٦	١٩٦	٢,٩٥٢
١٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨١٧	٥٩	٠	٨٧٦
١١	٠	٠	١٢	٠	٠	٤٣	٧١٣	١٧٩	٤٧٧	١,٤١٢
١٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤,٣٥٦	٠	٤,٣٥٦
١٣	٠	٠	٢٩	٣٦	٣٢	٩٧	٦٧٨	٠	١١٤	٨٨٨
١٤	٩٩	٥٠	١٣٠	٤٥٠	١٧٥	١,٠٢٤	٣,٣٨٣	٠	٠	٤,٤٠٧
	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٠	١٩٠
	٢,٦٩٣	٣٧٨	٦٩٩	٥٣٨	٢٠٧	٩,٣٤١	١٩,٥٨٧	٦,٤٥٤	١,٩٤٩	٣٧,٣٣١
	١,٦٦٣	٥١٠	٣,٧٠٨	٥,٤١٧	-٢٠٧	١٦,٤٤٦				
	٤,٣٥٦	٨٨٨	٤,٤٠٧	٥,٩٥٥	٠	٢٥,٧٨٦				
						١١,٥٤٥				
				-٥,٧٥٥						
	٤,٣٥٦	٨٨٨	٤,٤٠٧	١٩٠	٠	٣٧,٣٢٧				

– في الفرع رقم ٦، الأملاح غير المعدنية المستخدمة في البناء (بلغت قيمة الترابة والحجارة ومنتجات الترابة والسلع الخزفية والزجاج، إلخ المستعملة في البناء ٤٩٦ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ١١٣٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٥)؛

– في الفرع رقم ٧، السلع المعدنية المستعملة في البناء (الحديد الدائري والنجارة المعدنية من حديد وألمنيوم والصنابير إلخ... بقيمة ١٠٣٢ مليار في العام ١٩٩٥ و ١٢١١ مليار في العام ١٩٩٥) والقطع المنفصلة للمعدات والآلات المستخدمة في خدمات الإصلاح والصيانة (٢٥٧ و ٣٠٠ مليار ليرة) والأنابيب والقضبان المجنبة والألواح المعدنية المستخدمة في صناعة المفروشات (٦٤ و ٧١ مليار ليرة)؛

– في الفرع رقم ٨، الأسمدة الكيماوية والمبيدات المستعملة في الزراعة (١١١ و ١٤٣ مليار ليرة على التوالي في العام ١٩٩٤ و في العام ١٩٩٥) والخشب والطلاء المستعملين في صناعة المفروشات (٢١٠ مليار ليرة و ٢٣٢ مليار ليرة) والورق والكرتون أيضا" إلخ ... المستعملة في صناعات متنوعة كالمطابع والخشب والدهان المستخدم في البناء (١٩٦مليار ليرة و ٢٣٠ مليار ليرة) والمنتجات الصيدلانية المستخدمة في الخدمات الصحية (٨١ مليار ليرة و ٩٤ مليار ليرة).

أما بالنسبة للإستعمالات النهائية، قُدّرت صادرات منتجات الصناعة بـ ٨٣٧ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ١٢٩٦ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. وبلغت قيمة السلع التجهيزية العائدة بشكل خاص للآلات والمعدات ووسائل النقل المستعملة في الشركات والإدارات بـ ١٧٤٧ مليار ليرة و ٢٠٩٦ مليار ليرة على التوالي في العام ١٩٩٤ وفي العام ١٩٩٥. واحتُسب باقي البضائع الجاهزة في الإستهلاك (٩٠٦١ و ١٠٦٤٣ مليار ليرة). والحريّ ذكره هنا هو إشتمال إستهلاك الأسر أيضا" على السلع الغذائية (٣١٣٣ و ٣٦٠٣ مليار ليرة) والمنسوجات (١٦٨٠ و ١٧٦٠ مليار ليرة) كما شمل شراء السلع المعمرة مثل الآلات الكهربائية المنزلية والسيارات السياحية وغيرها من المنتجات المعدنية (١٩٣٨ و ٢٢٤٩ مليار ليرة). من جهة الموارد، يعتبر إستيراد السلع الصناعية أهم من الإنتاج المحلي ما عدا منتجات الصناعات الغذائية والأملاح غير المعدنية والمفروشات.

أما **المباني والأشغال العامة** (الفرع رقم ١١) التي قُدّرت قيمتها بـ ٣٧١١ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٤٣٥٦ مليار ليرة في العام ١٩٩٥، فتُنتج محليا" وتساهم في التكوين القائم لرأس المال الثابت العائد للشركات والإدارات.

ولا تشمل حسابات فرع خدمات **النقل والمواصلات** المبينة هنا حسابات نقل البضائع كما سبق ذكره. تمثل الأرقام المسجلة في الإستعمالات الوسيطة القيمة التقديرية لفواتير الإتصالات التي دفعتها الشركات فقط. ويمثل الرقم المسجل في الصادرات (٦٩ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و١١٤ مليار ليرة

في العام ١٩٩٥) رصيد تسديد الحسابات مع الخارج كما تبينه لنا حسابات وزارة الإتصالات السلكية واللاسلكية.

كذلك تمّ إحتساب الخدمات الأسرية وخدمات المصارف والتأمين ضمن **فرع الخدمات** (الفرع رقم ١٣). وأهملت الخدمات الموجهة للشركات (مكاتب الهندسة والدراسات) بسبب النقص في المعلومات وفي جمعها. قُيّمت مُخرجات الخدمات المصرفية من خلال الفرق بين الفوائد والعمولة المقبوضة والفوائد المدفوعة. وتم توزيع هذه المخرجات على الإستعمالات الوسيطة بين فروع الإنتاج المختلفة وعلى الإستعمالات النهائية (الإستهلاك) نسبة إلى توزيع الإعتمادات المصرفية على قطاعات النشاط الإقتصادي. أما باقي الخدمات التي تدخل في إطار هذا الفرع والتي احتُسبت قيمة إنتاجها (المُخرجات) كإستعمال مثل الإستهلاك بشكل خاص فهي : خدمات الإصلاح والصيانة (٤٠٠ مليار ليرة و ٤٢١ مليار ليرة على التوالي في العام ١٩٩٤ وفي العام ١٩٩٥) والخدمات الشخصية المتنوعة (١٠٠ مليار ليرة و ١٢١ مليار ليرة) وخدمات الإسكان (٦٧٠ مليار ليرة و ٧٧٤ مليار ليرة) والفنادق وهامش المطاعم (٢٣٤ مليار ليرة و ٣٠١ مليار ليرة) وخدمات الصحة (٦٠٠ مليار ليرة و ٦٧٨ مليار ليرة) وخدمات التعليم (٧٨٣ مليار ليرة و ٩٠٩ مليار ليرة). وهذه تقديرات أولية إذ أن التحقيقات الإحصائية الواسعة المرتقبة والتي ستنفذها إدارة الإحصاء المركزي في الفترة الواقعة بين العام ١٩٩٧ و العام ١٩٩٨ سوف تعطي معلومات أدق عن هذه القطاعات.

وفي النهاية، بلغ إنتاج **فرع التجارة** الذي تم قياسه من خلال الهوامش التجارية وبموجب حسابات السلع ٥١٠١ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٥٩٥١ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. ويقسم إلى هوامش تجارية على الإستعمالات المحلية (على التوالي ٤٩٥٧ مليار ليرة و ٥٧٦١ مليار ليرة) وعلى الخدمات للخارج أو الهوامش على إعادة التصدير غير المحتسبة في الصادرات. تظهر فقط قيمة هذه الخدمة في الإستعمال تحت فئة الصادرات (١٤٤ مليار ليرة و ١٩٠ مليار ليرة) علما" أن الهوامش التجارية على السلع المستخدمة محليا" قد تم إدخالها في قيمة هذه السلع؛ لذلك حذفت موارد كاملة تلافيا" للإستعمالات المزدوجة.

القسم الثاني : وضع حساب العملاء :

لا يمكن حاليا" بسبب حالة الإحصاءات الراهنة، وضع الجدول الإقتصادي العام الذي يبين توازن حسابات العملاء الإقتصاديين الخمسة الأساسية وهي : الأسر والمؤسسات غير المالية والمؤسسات المالية والإدارات العامة والخارج. فالعديد من عناصره كالأجور والتحويلات وغيرها من عمليات التوزيع والدين والإستدانة ما زالت في الظل.

سنلقي الضوء فيما يلي على بعض العناصر الأساسية المتعلقة بحسابات العملاء الإقتصاديين المتوفرة والتي باستطاعتها أن تبين لنا الطريقة التي تمت من خلالها موازنة هذه الحسابات.

١. وضع حساب الأسر :

أ) إستعمالات الأسر :

تشمل الإستعمالات المسجلة في حساب الأسر، الأبواب الأساسية التالية : الإستهلاك وشراء السلع والخدمات ونفقات التحويلات وتوظيف الإدخار.

قُدّر إستهلاك الأسر للسلع والخدمات بـ ١٦،٦١٨ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ وبـ ١٩،١٥٣ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. وتستند هذه التقديرات على رصيد حساب موارد وإستعمالات السلع والخدمات بعد تقدير العناصر الأخرى لهذا الحساب ولم يتم تقديرها حتى اليوم مباشرة من خلال تحقيقات إحصائية لدى الأسر.

فيما يتعلق بنفقات التحويلات، تبقى ضريبة الدخل التي تدفعها الأسر في النهاية، القيمة الوحيدة التي نعرفها والتي بلغت ٢٨٩،٥ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٢٦٤،٤ مليار ليرة في العام ١٩٩٥.

لم تُقدّر قيمة التحويلات إلى الخارج : ففي نظام المحاسبة الوطنية اللبنانية المرتكز على العمليات المنفذة على الأراضي الوطنية، تشمل التحويلات أيضا" نفقات اللبنانيين في الخارج والرواتب والأجور المدفوعة لليد العاملة الأجنبية في لبنان والمحولة إلى الخارج.

بالنسبة لتوظيف الإدخار، وبموجب الإحصاءات المصرفية، شهدت الودائع بشكل دفاتر توفير أو ودائع بالعملات الصعبة إرتفاعا" بلغ ٣٦٨٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٣١٠٨ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. وإن قسما" كبيرا" على الأرجح من هذه الودائع يتأتى من إدخار الأسر المقيمة. علاوة على ذلك، قامت الأسر بتوظيفات صافية في سندات الخزينة قُدّرت قيمتها بـ ٤٩٥ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و بـ ١٦٢٣ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ وبتوظيفات أخرى مباشرة (مثلا" عبر شراء أسهم أو عقارات أو عبر توظيفات في الخارج) نجهل قيمتها.

ب) موارد الأسر :

من خلال عرض إستعمالات الأسر أعلاه، نستطيع القول أن موارد الأسر بلغت أكثر من ٢١،٢٠٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٢٤،٢٠٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. فما هو مصدر هذه الموارد؟

– الناتج المحلي القائم هو المصدر الأول للمدخول : يتكون من الراتب ومن ريع رأس المال المنتج ومن ربح الإستثمار الصافي. والجدير ذكره أن قسما" من الناتج المحلي القائم لا يتم توزيعه على الأسر التي تمتلك عوامل الإنتاج وإنما يُعاد إستثماره في الشركة تحت عنوان "إستهلاك رأس المال" أو "أموال إحتياطي مختلفة" أو بشكل أرباح غير موزعة أو "إحتياطي". والمعلومات التي في حوزتنا حاليا" عن عناصر الدخل الوطني هي التالية :

فيما يخص الرواتب، يقدر المسح الصناعي المنفذ في العام ١٩٩٤ مجموع الرواتب والأجور والتقديمات المدفوعة لأجراء القطاع الصناعي بـ ٨٦٥،٤ مليار ليرة (أي ما نسبته ٢٨٪ من القيمة المضافة العائدة لهذا القطاع). وبلغت قيمة أعباء رواتب القطاع المصرفي ٣٠٨،٣ مليار ليرة وتلك العائدة للقطاع العام ١٢٤٤ مليار ليرة في العام ١٩٩٤. فضلا" عن ذلك، قُدّرت قيمة الرواتب التي دفعتها شركات الخدمات باستثناء الخدمات المالية في العام ١٩٩٤ بـ ١،٤٠٠ مليار ليرة بموجب التحقيق الإحصائي لدى المؤسسات الذي نفذته المؤسسة الوطنية للإستخدام. وباعتبار الرواتب المدفوعة في قطاعي البناء والزراعة الباقيين، نستطيع القول أن المستوى التقديري لكتلة الرواتب في لبنان بلغ ٤،٨٠٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ أي ما يوازي ٣٢٪ من الناتج المحلي القائم.

العنصر الثاني من الناتج المحلي القائم العائد للأسر : مداخيل التوظيفات المنتجة (فوائد وإيجارات وأرباح الأسهم) حيث يتبين لنا من خلال الإحصاءات المصرفية للعامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥، أن قيم الفوائد المدفوعة للمودعين بلغت ١٤٥١ مليار ليرة و ٢٠٧٤ مليار ليرة على التوالي. وقدرت قيمة بدلات إيجارات المساكن بـ ٦٧٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ وبـ ٧٥٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. إلا أننا لا نملك حاليا" أي تقدير لقيمة الإيجارات التجارية وللمداخيل العقارية الأخرى.

العنصر الثالث من قائم الناتج المحلي العائد للأسر : المداخيل الصافية لإستثمار المؤسسات الفردية أو شركات التضامن. تمثل هذه المداخيل رصيد الناتج المحلي القائم بعد إقتطاع الرواتب والفوائد وبدلات الإيجار وأرباح الأسهم والمبالغ التي تقتطعها الشركات لإعادة تجديد المعدات بشكل إستهلاك رأس المال أو التمويل الذاتي. إلا أننا نجهل حاليا" قيمة هذه المداخيل.

إلا أن المداخيل الناتجة عن الإنتاج الداخلي ليست موارد الأسر الوحيدة حيث حصلت هذه الأخيرة على تحويلات داخلية وبشكل خاص خارجية.

أما بالنسبة للتحويلات الداخلية، الجدير ذكره في البداية، الفوائد التي قبضها الأفراد من خلال إكتتابهم في سندات الخزينة (توظيفات غير منتجة) والمقدرة بـ ٢٠١ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و بـ ٣١٨ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ ومن ثم المساعدات التي حصلت عليها الأسر وغير المحتسبة في الرواتب كتكاليف الإستشفاء التي تتحملها وزارة الصحة والخدمات الإجتماعية الصافية من خلال الإشتراكات في الضمان والمنح المدرسية. ولم يوضع حتى الآن أي بيان إجمالي بهذه التقديمات.

وتعتبر التحويلات الخارجية من دون أدنى شك، أهم مورد في مداخيل الأسر بعد الناتج المحلي القائم. وتقسم هذه التحويلات إلى أربع فئات :

- الفئة الأولى هي جزء من الدخل الوطني وتتضمن المداخيل التي يحصل عليها اللبنانيون المقيمون من خلال عملهم أو رأسمالهم في الخارج والتي يجب إسقاطها من التحويلات الخارجية التابعة للعمال الأجانب ولأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية (غير المقيمين) في لبنان.
- الفئة الثانية تشمل الأموال التي يجلبها السياح والمسافرون الآخرون معهم لشراء السلع في لبنان ولتغطية نفقات إقامتهم (ويصنف ضمن هذه الفئة أيضاً" المتاخمون للحدود الذين يزورون لبنان لشراء بعض السلع) وحيث تم إحتساب نفقاتهم في إستهلاك الأسر.
- الفئة الثالثة تشمل مجموع التحويلات التي يقوم بها غير المقيمين لاستثمارها في لبنان بعدة أشكال: ودائع مصرفية وسندات خزينة وتوظيفات مباشرة في العقارات، إلخ... ولا يمكن تمييز هذه المبالغ عن التوظيفات المماثلة التي تقوم بها الأسر المقيمة. لذلك فمن الأسهل تسجيلها بشكل قائم كموارد للأسر وتلك العائدة لمجموع التوظيفات كاستعمال للأسر.
- الفئة الرابعة تشمل مجموع المبالغ التي يرسلها المغتربون لأسرهم بغية مساعدتهم في المصروف.

ومن غير الممكن حالياً" إعطاء أي مستوى تقديري لكل واحدة من فئات التحويلات الأربع هذه. ويقدر حجم التحويلات السنوية الصافية بأقل بقليل من ١٠،٠٠٠ مليار ليرة علماً" أن ميزان المدفوعات حقق فائضاً" قدره ٨٢٥ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٣١ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ بالرغم من العجز في الميزان التجاري الذي بلغ ٨٦٧٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٩٥٩٦ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. ومن المفترض إستثناء حصة الدولة من مساعدات أو قروض طويلة الأجل، من هذه المبالغ.

٢- وضع حساب مؤسسات الانتاج :

تعتبر قيمة الإنتاج المحلي القائم (التي تساوي مجموع القيم المضافة)، مورد مؤسسات الانتاج الأساسي: ١٣،٧٤٨ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ١٦،٤٤١ مليار ليرة في العام ١٩٩٥.

ويوزع جزء كبير من هذا الإنتاج على الأسر بشكل رواتب وربع رأس المال أو أرباح؛ ويُدفع قسم إلى الإدارات العامة كضرائب غير مباشرة : بلغت قيمة الرسوم الجمركية ٧٩١ مليار ليرة و ١٣٢٠ مليار ليرة على التوالي في العامين ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وغيرها من الضرائب غير المباشرة ١٢٩ مليار ليرة و ١٦٣ مليار ليرة. ويستعمل القسم غير الموزع من الإنتاج المحلي القائم للتكوين القائم لرأس المال الثابت.

بلغ التكوين القائم لرأس المال الثابت ٤،٨٣٦ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٥،٤٦٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. ويبدو أن التمويل الذاتي لا يكفي لتمويل الإستثمارات بالكامل. وكان من الممكن أن تكون توظيفات الأسر المباشرة (التي تشمل أيضاً" كما رأينا توظيفات غير المقيمين) أهم بكثير. ولا تعتمد الشركات على الإعتماد المصرفي إلا للقيام بإستثمارات صغيرة أو لتكوين رأس المال المتداول. بلغت قيمة الإعتماد المصرفي للشركات ١٩٣٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٢٥٥٣ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ أي ما نسبته ٤٠٪ و ٤٦،٧٪ على التوالي من التكوين القائم لرأس المال الثابت.

٣- وضع حسابات الإدارات العامة :

لا توجد حتى الآن حسابات موطدة ودقيقة للقطاع العام. إلا أننا نستطيع أن نعطي الصورة التالية عن توازن حسابات الإدارات العامة من خلال مصادر وزارة المالية وتقارير مصرف لبنان السنوية :

بمليارات الليرات

الإستعمالات	١٩٩٤	١٩٩٥	الموارد	١٩٩٤	١٩٩٥
إستهلاك سلع وخدمات	٣٤٣	٤٣٤	رسوم جمركية	٧٩١	١،٢٥٥
رواتب وما شابهها	١،٢٤٤	١،٣٣٤	ضرائب غير مباشرة أخرى	٦١٤	٥٦٨
فوائد	١،٥١٥	١،٨٦٢	ضرائب مباشرة	٢٨٩	٢٦٤
التكوين القائم لرأس المال الثابت	٦٢١	٩٩٢	موارد أخرى	٤٠٩	٣١٠
تحويلات ومساعدات وأخطاء ومحذوفات	١،٣٨٨	١،٢٥٣	موارد البلديات*	٤٢	٤٧
			عجز	٢،٩٦٦	٣،٤٣١
مجموع النفقات	٥،١١١	٥،٨٧٥	**المجموع**	٥،١١١	٥،٨٧٥
			تسليفات مصرفية	١٧	٧٨
الحاجة إلى تمويل = عجز	٢،٩٦٦	٣،٤٣١	سندات خزينة	٣،٨٤١	٢،٥٩٨
ودائع	١،٢٥٠	٦٢	ديون خارجية	٧١٨	٨١٧
المجموع	٤،٢١٦	٣،٤٩٣	**المجموع = التغير في الدين**	٤،٢١٦	٣،٤٩٣

* تقدير

تسمح المعادلة الحسابية : التغير في الدين = عجز، باحتساب قيمة هذا الأخير بفضل الإحصاءات المالية التي وضعها مصرف لبنان. فقد إزدادت قيمة الدين العام ٤٢١٦ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٣٤٩٣ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ لتبلغ ١٤،٥٩٢ مليار ليرة في نهاية العام ١٩٩٥. إزدادت الودائع ١٢٥٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٦٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. وبلغت قيمة التغير في الدين الصافي ٢٩٦٦ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٣٤٣١ مليار ليرة في العام ١٩٩٥، أي بما تعادل نسبته على التوالي ١٩،٨٪ و ١٩،٣٪ من الناتج المحلي القائم.

بلغت حصة التمويل النقدي (من موارد الجهاز المصرفي) في تمويل العجز ١٢٥٠ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ (٤٢،١٪) و ١٠٠٣ مليار ليرة في العام ١٩٩٥ (٢٩،٢٪). وقد كان هذا الإنخفاض في التكوين المالي ممكنا" بفضل إكتتاب العملاء من خارج النظام المصرفي في سندات الخزينة والتي ارتفعت من ٩٩٨ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ إلى ١٦١١ مليار ليرة في العام ١٩٩٥.

ويعطينا العجز المحتسب بهذه الطريقة مضافا" إلى موارد الإدارات العامة المعروفة مجموع النفقات العامة : ٥١١١ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٥٨٧٥ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. لا نعرف توزع النفقات حسب طبيعتها إلا بالنسبة لنفقات الميزانية. ولا يمكننا القيام بمثل هذا العمل بدقة إلا من خلال إعتماد نظام موطد لحسابات القطاع العام. ولم توضع جردة خصوصا" للتحويلات بين الإدارات لتمييزها عن المساعدات المقدمة لمؤسسات الإنتاج وللأسر.

٤. وضع حساب المؤسسات المالية :

لا نملك حاليا" الميزانيات والحسابات الإستثمارية العائدة لمجموع المؤسسات المالية التي تسمح لنا بوضع حساب العمليات المالية المنفذة والمتصلة بالنشاط الإقتصادي. وحدها حسابات النظام المصرفي متوفرة حيث أن المصرف المركزي يضعها وينشرها بانتظام. وبإمكاننا من خلال هذه الحسابات إستنتاج جدول عمليات المصارف المالية التالي (العمليات النقدية) :

بمليارات الليرات

الإستعمالات	١٩٩٤	١٩٩٥	الموارد	١٩٩٤	١٩٩٥
ديون صافية/القطاع العام	١،٢٥٠	١،٠٠٣	أوراق وودائع بالليرات غب الطلب	٢٩٣	١٢٤
			ودائع لأجل بالليرات اللبنانية	٢،٩٨٤	٩٥٣
تسليفات إلى القطاع الخاص	١،٩٣٢	٢،٥٥٣	ودائع بالعملات الصعبة	٦٩٥	٢،١٥٥
			مجموع الموارد النقدية	٢،٢٣٢	٣،٩٧٢
أصول خارجية صافية	٨٢٥	٣١	موارد غير نقدية	٥٧١	٥٣٧
			فروقات القطع	- ٥٣٦	- ١٨٢
المجموع	٤،٠٠٧	٣،٥٨٧	**المجموع**	٤،٠٠٧	٣،٥٨٧

٥. وضع حسابات الخارج :

باستثناء التجارة الخارجية وتقلبات الأصول الخارجية الصافية، لا نملك حاليا" أية إحصائية لتقدير العمليات المختلفة مع الخارج. ويبين توازن ميزان المدفوعات أن لبنان قد حصل على تحويلات صافية من الخارج بلغت قيمتها ٩٤٩٥ مليار ليرة في العام ١٩٩٤ و ٩٦٧٢ مليار ليرة في العام ١٩٩٥. وتشمل هذه المبالغ أيضا"، حركات رؤوس الأموال والتحويلات الجارية (سياحة ومداخيل محولة والأموال التي يرسلها المغتربون، إلخ ...).

République Libanaise
Bureau du Ministre d'Etat pour la Réforme Administrative
Centre des Projets et des Etudes sur le Secteur Public
(C.P.E.S.P.)

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

ETUDES STATISTIQUES N.5

L'état des comptes économiques 1994-1995

دراسات احصائية العدد ٥

تقرير حول وضع الحسابات الاقتصادية ١٩٩٤-١٩٩٥

Publications de l'Administrtation centrale de la statistique

Série « Bulletin statistique ». Numéros parus:

1992-1993
Janvier - Septembre 1994
Octobre - Décembre 1994
Un numéro par mois à partir de Janvier 1995

Série « Etudes statistiques ». Numéros parus:

No 1. Evolution des effectifs scolaires, 1973 - 1994, Octobre 1995
No 2. Evolution de la structure des importations par genre d'utilisation 1964-1994, Mars 1996
No 3. La ville de Beyrouth début 1996 (Résultats du recensement des immeubles et des établissements), Septembre 1996
No 4. Le mohafazat du Liban Nord en 1996 (Résultats du recensement des immeubles et des établissements), Juillet 1997

Rapport sur l'état des comptes économiques 1994-1995

Les derniers comptes publiés officiellement par l'ancienne Direction Centrale de la Statistique (DCS) remontent à 1972. Les comptes de 1973 ont été estimés mais non publiés à cause de la paralysie qui a frappé l'administration dès le début de 1975.

Le Conseil pour le Développement et la Reconstruction, créé en 1977 en remplacement du Ministère du plan, a aussi publié une estimation des comptes pour l'année 1977. Depuis divers organismes non officiels essaient d'avancer des estimations globales du Produit Intérieur Brut (PIB) basées sur quelques rares indicateurs de l'activité économique disponibles.

La nouvelle Administration Centrale de la Statistique (ACS) créée en 1979 en remplacement de la DCS ne devait commencer à fonctionner effectivement qu'à partir d'Octobre 1994 après que le gouvernement eut doté cette administration des outils de travail indispensables.

Après vingt ans de paralysie forcée la priorité a été donnée, dans le programme de réhabilitation de la statistique, aux projets de reconstruction de l'infrastructure statistique du pays, la comptabilité nationale n'étant que le couronnement et la synthèse de toutes les statistiques économiques.

Ainsi, après avoir centralisé et répertorié toutes les statistiques établies par les autres administrations, l'ACS a entrepris une vaste opération de recensement des immeubles et des établissements installés sur le territoire national. Les opérations de terrain ont été achevées presque entièrement en 1996. Deux fichiers sont en cours de constitution: un fichier des établissements couvrant toutes les activités économiques (sauf l'agriculture) et un fichier des immeubles permettant de localiser les logements. Ces fichiers serviront de base pour l'établissement de statistiques concernant l'ensemble de l'activité économique et sociale.

Le programme triennal de l'ACS prévoit la réalisation, durant la période 1997-1999, de vastes enquêtes visant à collecter les informations nécessaires à l'établissement de la comptabilité nationale sur des bases cohérentes:

en 1997-1998
-une enquête auprès des ménages pour estimer la consommation et les revenus
-des enquêtes auprès des établissements de services pour estimer leur production

en 1998-1999
-une enquête auprès des ménages pour étudier les problèmes d'emploi et de chômage
-un nouveau recensement industriel

Signalons aussi l'existence d'un programme de statistiques agricoles mis en place au Ministère de l'agriculture en collaboration avec l'ACS, programme qui permettra d'améliorer nos connaissances sur ce secteur.

En attendant la réalisation de ces programmes qui permettront d'asseoir la comptabilité nationale sur des bases solides, l'ACS a entrepris d'établir une première estimation du bilan de l'activité économique à partir des statistiques disponibles. Il s'agit de l'estimation des éléments du compte des biens et services qui est le compte central du système de comptabilité nationale. Les autres comptes du système à savoir les comptes des opérations de répartition et des opérations financières ainsi des comptes des différents agents économiques seront établis dès que l'appareil statistique de l'Etat libanais sera en mesure de collecter et de traiter la multitude d'informations nécessaires à l'établissement de ces comptes avec un minimum de crédibilité.

Nous publions dans ce numéro spécial de la série « Etudes statistiques » les résultats des estimations des éléments du compte biens et services pour les années 1994 et 1995 en attirant l'attention du lecteur sur le caractère approximatif et provisoire des chiffres publiés. Beaucoup de rubriques notamment celles relatives aux services ont été estimées, faute de statistiques pertinentes, de façon indirecte sur la base d'indicateurs. Ces comptes seront révisés lors d'établissement des comptes des années 1996 et 1997 à la lumière des résultats des enquêtes en cours.

Un aperçu sur l'ordre de grandeur des grands équilibres des comptes d'agents a été ajouté au compte des biens et services malgré le manque de données nécessaires pour leur établissement. Cela permet de mesurer le chemin qui reste encore à faire pour avoir une vue d'ensemble claire et cohérente du système économique libanais et de la phase actuelle de son développement.

Ainsi ce document montre plus l'état des comptes que les comptes eux-mêmes qui sont loin d'être complets.

Beyrouth le 14 Octobre 1997

Robert Kasparian
Directeur général

Rapport sur l'état des comptes économiques 1994-1995

Table des matières

Première partie: L'état des comptes de biens et services

1. L'équilibre global du compte biens et services 6
2. La production ou le produit intérieur brut (PIB) 7
3. Les échanges de biens et services avec l'extérieur 10
4. La consommation intérieure 13
5. La formation brute de capital fixe 15
6. Le compte « emplois-ressources » des différents produits 16

Deuxième partie: L'état des comptes d'agents

1. L'état du compte des ménages 21
2. L'état du compte des entreprises 23
3. L'état du compte des administrations 24
4. L'état du compte des institutions financières 25
5. L'état du compte de l'extérieur 25

Liste des tableaux

1. Evolution de l'équilibre général du compte biens et services 6
2. Evolution du produit intérieur brut par secteur 8
3. Evolution des importations par groupe de produit 10
4. Evolution des importations par groupe d'utilisation 11
5. Evolution des exportations par groupe de produit 12
6. Evolution de la consommation intérieure par agent 13
7. Evolution de la consommation intérieure par groupe de produit 14
8. Evolution de la formation brute de capital fixe par agent et par nature 15
9. Emplois-ressources des biens et services 18

Première partie: L'état des comptes de biens et services

1. L'équilibre global du compte biens et services

Le tableau no 1 ci dessous montre le résultat des estimations faites concernant l'emploi et ressources en biens et services durant les années 1994 et 1995, comparées aux chiffres officiels disponibles sur quelques années antérieures.

La dépense intérieure aurait été en 1994 de 23.662 milliards de LL et de 27.375 milliards en 1995; soit une progression aux prix courants de 15.7%.

La grande partie de cette progression serait due à l'augmentation des prix. L'ACS ne dispose pas encore de l'ensemble des indices de prix nécessaires à mesurer la croissance réelle à prix constants. La Banque du Liban estime à 10% le taux d'inflation en 1995, alors que les salaires dans le secteur privé ont été ajustés de 20% pour la tranche inférieure.

Tableau n° 1
Evolution de l'équilibre général du compte biens et services

Nature de l'opération	1964	..	1972	1973	..	1977	..	1994	1995
	en milliards de Livres libanaises aux prix courants								
Dépense intérieure									
Consommation	3,165	..	6,114	6,924	..	9,225	..	18.205	20.921
Formation brute de capital fixe.	0,705	..	1,297	1,465	..	1,718	..	5.457	6.454
Total	**3,870**	..	**7,411**	**8,389**		**10,943**	..	**23.662**	**27.375**
Ressources en biens et services									
Produit intérieur brut	3,200	..	6,365	7,103	..	8,200	..	14.992	17.779
Importations	1,289	..	2,776	3,277	..	4,223	..	9.936	11.545
-Exportations	-0,619	..	-1,730	-1,991	..	-1,480	..	-1.266	-1.949
Total	**3,870**	..	**7,411**	**8,389**	..	**10,943**	..	**23.662**	**27.375**
				en %					
Dépense intérieure									
Consommation	81,8	..	82,5	82,5	..	84,3	..	76,9	76,4
Formation brute de capital fixe.	18,2	..	17,5	17,5	..	15,7	..	23,1	23,6
Total	**100,0**	..	**100,0**	**100,0**	..	**100,0**	..	**100,0**	**100,0**
Ressources en biens et services									
Produit intérieur brut	82,7	..	85,9	84,7	..	74,9	..	63,4	64,9
Importations	33,3	..	37,5	39,1	..	38,6	..	42,0	42,2
-Exportations	-16,0	..	-23,3	-23,7	..	-13,5	..	-5,4	-7,1
Total	**100,0**	..	**100,0**	**100,0**	..	**100,0**	..	**100,0**	**100,0**

La dépense intérieure se répartit en consommation (environ 77%) et en formation brute de capital fixe (environ 23%). Cette répartition montre un changement dans la structure de la dépense par rapport à la période d'avant guerre où les investissements (formation brute de capital fixe) représentaient 17,5% de la dépense intérieure.

Notons de plus que les dépenses de consommation en 1995 ont progressé moins vite que les dépenses d'équipement ce qui a augmenté encore plus la part de ces dernières dans le total (23,6% en 1995 contre 23,1% en 1994).

Du côté ressources, la dépense intérieure a été assurée pour 64% par la production (produit intérieur brut) et pour 36% par les importations nettes. Cela dénote un changement important dans la structure de l'économie libanaise après la période trouble des années 1975-1990. En effet, durant les dix années de prospérité relative (1964-1973), l'appareil productif s'était développé au point où la production intérieure assurait plus de 85% des besoins internes. Cependant on relève une tendance au développement de la production intérieure puisque le taux de croissance du PIB en 1995 par rapport à 1994 est supérieur à celui de la dépense (18,6% contre 15,7%).

Les différents composants du compte « Biens et services » - à savoir: la production les importations, les exportations, la consommation et la formation brute de capital fixe - sont passés en revue dans les sections qui suivent.

2. La production ou le produit intérieur brut (PIB)

Le PIB est composé de la somme des valeurs ajoutées des entreprises produisant des biens et services marchands et de la valeur des services non marchands assurés principalement par les administrations publiques, valeur mesurée par la rémunération des salariés travaillant dans ces administrations. Il a été estimé à 14.992 milliards de LL en 1994 et à 17.667 milliards en 1995.

Le tableau n° 2 ci-dessous montre la répartition du PIB par secteur telle qu'elle a pu être établie a partir des données disponibles et son évolution probable par rapport aux données antérieures. Quelques remarques s'imposent pour la bonne interprétation de ces résultats.

Le retour en importance relative du *secteur agricole* (12% du PIB comparé au recul de 11,9% en 1964 à 8,5% en 1977) est à vérifier par un recensement agricole. Les statistiques agricoles actuelles sont en effet fondées sur des estimations dont la fiabilité n'est pas contrôlable en l'absence d'un tel recensement.

Le recensement industriel effectué par le Ministère de l'industrie en 1994 avec l'aide du GTZ allemand a permis par contre de mieux cerner le *secteur industriel*. Ce recensement aboutit à une valeur ajoutée dans ce secteur de 1823,9 millions de dollars soit 3063.4 milliards de LL. cette valeur comprend toutes fois la valeur ajoutée des établissements de construction. Sans ces établissement la valeur ajoutée de l'industrie serait de 2861,4 milliards de LL. Le chiffre retenu dans les comptes de biens et service est légèrement différent. Ceci provient d'une relecture détaillée des résultats du recensement à la lumière de l'importation des matières premières et aussi de la différence d'approche. En effet, il s'est avérée qu'une partie de la valeur ajoutée créée dans les entreprises industrielles provient d'activités non industrielles. L'importance relative croissante de l'industrie dans le PIB semble se confirmer (de 15% en 1964 à plus de 17% 30 ans après). Cependant, cette part aurait pu être plus grande si ce secteur n'avait pas souffert de la guerre.

Tableau n° 2
Evolution du produit intérieur brut par secteur

en milliards de Livres libanaises aux prix courants

Secteur	1964	..	1972	1973	..	1977	..	1994	1995
Agriculture et élevage	0,381		0,631	0,664		0,700		1.807	2.237
Energie, eaux et industrie	0,480		1,013	1,166		1,515	..	2.657	3.118
Construction	0,178		0,290	0,310		0,280	..	1.417	1.663
Transports et communication	0,258		0,478	0,526		0,630	..	417	510
Commerce	1,028		2,007	2,300		2,320	..	4.314	5.413
Logement	0,250		0,558	0,620		0,730		670	752
Services	0,380		0,911	1,012		1,190	..	2.512	2.956
Administration publique	0,245		0,477	0,505		0,835	..	1.244	1.334
Ajustement (input non ventilé)								-46	-207
Total	**3,200**		**6,365**	**7,103**		**8,200**	..	**14.992**	**17.775**
				en %					
Agriculture et élevage	11,9		9,9	9,4		8,5		12,0	12,4
Energie, eaux et industrie	15,0		15,9	16,3		18,5	..	17,7	17,3
Construction	5,6		4,5	4,4		3,4	..	9,4	9,2
Transports et communication	8,1		7,6	7,4		7,7	..	2,8	2,8
Commerce	32,1		31,5	32,4		28,3	..	28,7	30,1
Logement	7,8		8,7	8,7		8,9		4,5	4,2
Services	11,9		14,4	14,3		14,5	..	16,7	16,4
Administration publique	7,6		7,5	7,1		10,2	..	8,3	7,4
Total	100,0	..	100,0	100,0	..	100,0	..	100,0	100,0

La construction, elle, occupe durant les années 1994 et 1995 une place nettement plus importante que durant les années d'avant guerre (plus de 9% contre 4 à 5%). Il faut signaler cependant que la valeur ajoutée dans ce secteur n'a pas été obtenue par enquête directe sur les entreprises de construction mais par une étude des coefficients techniques des inputs du bâtiment et des travaux publics couramment admis par les entrepreneurs. Mais quelle que soit l'imprécision entachant ces estimations, il est évident que le pays assiste à une vaste activité de reconstruction aussi bien de la part du secteur public que du secteur privé et tous les indices (importations de matières premières destinées à la construction, vente de ciment, permis de construire, etc...) confirment le dynamisme de ce secteur.

Ainsi la part des trois secteurs producteurs de biens (agriculture, industrie et construction) a passé d'environ 30% du PIB dans les années 1970 à 39% en 1995. Cela veut dire l'ensemble des secteurs producteurs de services a vu sa part dans l'activité économique intérieure diminuer de 70 à 61%. Ces indications sont évidemment à confirmer par des statistiques plus développées sur ces secteurs en particulier sur les secteurs touristiques et immobiliers. De plus, comme nous le signalerons plus loin, la sous-estimation des services intermédiaires aboutit à un gonflement artificiel de la part des autres secteurs dans le PIB.

Parmi les services, *le secteur des transports et communications* semble accuser le plus fort recul en part du PIB. Cependant ce recul est artificiel et ne correspond pas à la réalité. En effet il n'a pas été possible d'estimer l'ensemble des transports. seuls les transport de personnes ont fait l'objet d'une estimation. L'estimation des transports de marchandises, qui rentrent dans les inputs des autres secteurs et notamment du commerce aurait eu pour effet d'augmenter la valeur ajoutée des transports et diminuer celles des secteurs utilisateurs de ces services. Néanmoins, avec le recul considérable du nombre de voyageurs se rendant au Liban, le transport de personnes, et notamment le transport aérien a beaucoup régressé. (voir annexe statistique).

La part du *commerce* dans le PIB a aussi reculé passant de 32% à 29% ou 30%. Cela est dû principalement à la forte chute des activités du commerce international transitant par le Liban. (Transit, réexportation à partir de la zone franche, commerce triangulaire...). Signalons que pour l'estimation de la valeur ajoutée du commerce interne, ce sont les marges commerciales relatives établies par le service de la comptabilité nationale de l'ancienne Direction centrale de la statistique qui ont été adoptées. ces marges seront révisées à la lumière de nouvelles enquêtes qui seront menées en collaboration avec le Ministère de l'économie nationale.

La valeur ajoutée du *service de logement* qui est égale à la valeur locative des logements occupés a été estimée grâce aux données recueillies par le Ministère des affaires sociales en 1995 dans le cadre de l'étude de la population menée en collaboration avec le Fonds des Nations unies pour les activités de population. Une sous-estimation du nombre de logements obtenus par cette enquête est probable. Ces données seront révisées à la lumière de l'enquête effectuée par l'ACS en Juin 1997 sur les conditions de vie des ménages sur un échantillon de logements tirés du recensement des immeubles et des établissements. Cependant le recul de la part des loyers d'habitations dans le PIB peut s'expliquer par l'augmentation du pourcentage de logements vides et par l'existence de loyers anciens dont la progression est limitée par la loi.

Quant aux *autres services*, ils comprennent les services de réparation de voitures privées et des appareils ménagers, les hôtels, les restaurants et autres services aux particuliers, les services de santé et d'enseignement et enfin les services financiers. Les services aux entreprises autres que financiers ont été négligés faute de statistiques suffisantes. L'omission de ces derniers est toutefois sans conséquence sur la valeur totale du PIB. Son seul effet est de modifier la répartition du PIB par secteur. Ainsi la part des services autres que les transports, commerce et logement, serait légèrement supérieure à 16,7% en 1994 ou 16,4% en 1995. Malgré cela, ces services occupent une place plus importante que par le passé. Cela serait dû à la forte augmentation des coûts des services de la santé, des coûts de scolarisation et de ceux des services financiers.

La part des services non marchands représentés par les salaires payés par les *administrations publiques*, a atteint 8,3% en 1994 et 7,4% en 1995, sans grand changement par rapport à la période d'avant guerre. En fait l'évolution du secteur public a été très inégale. Certaines administrations ont pu réajuster les salaires de leurs fonctionnaires tout en gardant ou même en augmentant leurs effectifs (armée, éducation, certaines administrations autonomes), d'autres par contre ont vu leur part diminuer à cause du retard mis à la revalorisation des salaires des fonctionnaires et de l'inertie dans la nomination de nouveaux agents.

3. Les échanges de biens et services avec l'extérieur

Le déficit du commerce extérieur qui a été toujours important au Liban s'est aggravé avec la guerre: actuellement les importations nettes des exportations couvres environ 35% de la dépense intérieure alors que dans les années 70 elles ne couvraient que 15%.

Le chiffre des *importations* retenues par les comptes économique (exclusion de l'or monétaire et des billets de banques) a atteint 9.936 milliards de LL en 1994 et 11.545 milliards en 1995 soit en progression de 16,2% en valeur courante.

La structure des importations par nature du produit ainsi que son évolution sont données dans le tableau n° 3 ci-dessous. On y relève une diminution de l'importance relative des produits agricoles importés au profit des produits des industries alimentaires. On note aussi la hausse sensible de la part des ouvrages en métaux, des machines et des appareils dans le total des importations.

Tableau n° 3
Evolution des importations par groupe de produit
en milliards de Livres libanaises aux prix courants

Produit	1964	..	1972	1973	..	1977	..	1994	1995
Produits de l'agriculture	0,172		0,260	0,319		0,404		744	759
Produits de l'élevage	0,112		0,128	0,131		0,189	..	241	232
Energie et eaux	0,085		0,196	0,218		0,243	..	855	988
Pr. des industries alimentaires	0,119		0,238	0,236		0,473	..	1.104	1.274
Textiles et cuir	0,135		0,343	0,404		0,464	..	910	962
Minerais non métalliques	0,047		0,083	0,092		0,188		462	541
Métaux, machines et appareils	0,400		0,938	1,181		1,436	..	3.687	4.389
Bois, caoutchouc et pr. chimiques	0,166		0,447	0,543		0,671	..	1.411	1.694
Meubles	0,002		0,005	0,007		0,013	..	90	109
Divers	0,051		0,137	0,146		0,142		432	597
Total	**1,289**		**2,776**	**3,277**		**4,223**		**9.936**	**11.545**
			en %						
Produits de l'agriculture	13,3		9,4	9,8		9,6		7,5	6,6
Produits de l'élevage	8,7		4,6	4,0		4,5		2,4	2,0
Energie et eaux	6,6		7,1	6,7		5,8		8,6	8,6
Pr. des industries alimentaires	9,2		8,6	7,2		11,2		11,1	11,0
Textiles et cuir	10,5		12,4	12,4		11,0		9,2	8,3
Minerais non métalliques	3,6		3,0	2,8		4,5		4,6	4,7
Métaux, machines et appareils	31,0		34,0	36,2		34,0		37,1	38,0
Bois, caoutch. et pr. chimiques	12,9		16,2	16,7		15,9		14,2	14,7
Meubles	0,2		0,2	0,2		0,3		0,9	0,9
Divers	3,9		4,4	4,0		3,4		4,3	5,2
Total	**100,0**	..	**100,0**	**100,0**	..	**100,0**	..	**100,0**	**100,0**

L'augmentation de l'importation des machines et appareil est le reflet de l'augmentation en valeur relative des biens d'équipements durant la période d'après guerre, ainsi que le montre le tableau n° 4 qui donne la répartition des importations suivant leur destination. L'examen de ce tableau confirme les remarques faites dans les paragraphes précédents sur l'affaiblissement de l'appareil productif interne: On importe désormais moins de matières premières ou de produits semi-finis destinés aux secteurs productifs (environ 38% du total) et plus de biens finals destinés soit à la consommation (48%) soit à l'investissement (14%).

Tableau n° 4
Evolution des importations par groupe d'utilisation
en milliards de Livres libanaises aux prix courants

Utilisation	1964	..	1972	1973	..	1977	..	1994	1995
Emplois intermédiaires dans:									
L'agriculture et l'élevage	0,104	..	0,124		..	0,216	..	353	342
L'énergie	0,066	..	0,149		..	0,158	..	206	229
L'industrie	0,323	..	0,653		..	1,005	..	1.947	2.309
La construction	0,084	..	0,171		..	0,167	..	685	804
Les services	0,046	..	0,130		..	0,243	..	591	666
Indéterminé							..	27	1
Total des emplois intermédiaires	0,623	..	1,227		..	1,789	..	3.810	4.350
Consommation	0,475	..	1,021		..	1,634	..	4.703	5.505
Investissement	0,135	..	0,271		..	0,675	..	1.311	1.578
Réexportation	0,056	..	0,257		..	0,125	..	112	112
Total	**1,289**	..	**2,776**		..	**4,223**	..	**9.936**	**11.545**
				en %					
Emplois intermédiaires dans:									
L'agriculture et l'élevage	8,1	..	4,5		..	5,1	..	3.6	3,0
L'énergie	5,1	..	5,4		..	3,7	..	2.1	2,0
L'industrie	25,1	..	23,6		..	23,8	..	19.6	20,0
La construction	6,5	..	6,2		..	4,0	..	6.9	7,0
Les services	3,5	..	4,4		..	5,7	..	6.0	5,8
Non ventilé		..			..		..	0.3	0,0
Total des emplois intermédiaires	48,3	..	44,1		..	42,3	..	38.3	37,7
Consommation	36,9	..	36,8		..	38,7	..	47.3	47,7
Investissement	10,5	..	9,8		..	16,0	..	13.2	13,7
Réexportation	4,3	..	9,3		..	3,0	..	1.1	1,0
Total	**100,0**	..	**100,0**	**100,0**	..	**100,0**	..	**100.0**	**100,0**

Quant aux exportations, elles auraient atteint 1.265 milliards de livres en 1994 et 1.949 milliards en 1995 soit une forte progression de 54%. Il faut remarquer que les chiffres publiés par la Direction générale des douanes ont été majorés quelque peu pour assurer une certaine concordance entre la production et l'exportation. De plus la comptabilité nationale considère les marges commerciales sur les produits réexportés et les paiement nets de l'extérieur au titre des communications internationales comme des exportations (échange de services). La part de ces derniers dans les exportations a d'ailleurs fortement diminuée après la guerre. C'est par contre la part des produits agricole qui a accusé une hausse importante, ainsi que l'on peut voir dans le tableau n° 5.

Tableau n° 5

Evolution des exportations par groupe de produit

en milliards de livres libanaises aux prix courants

Produit	1964	..	1972	1973	..	1977	..	1994	1995
Produits de l'agriculture	0,081		0,150			0,286		179	337
Produits de l'élevage	0,015		0,064			0,022		12	11
Energie et eaux	0,011		0,019			0,001		0	0
Pr. des industries alimentaires	0,030		0,082			0,060		92	101
Textiles et cuir	0,030		0,157			0,147		154	172
Minerais non métalliques	0,007		0,051			0,175		58	63
Métaux, machines et appareils	0,020		0,156			0,203		164	274
Bois, caoutchouc et pr. chimiques	0,019	}			}			74	142
Meubles	0,002	}	0,215		}	0,151		12	0
Divers	0,014	}			}			194	435
Transports et communications	0,111		0,194			0,180		69	114
Services	0,033		0,063			0,040			
Commerce	0,192		0,323			0,090		144	190
Réexportation	0,056		0,257			0,125		112	112
Total	**0,619**		**1,731**			**1,480**		**1.265**	**1.949**
				en %					
Produits de l'agriculture	13,1		8,7			19,3		14,2	17,3
Produits de l'élevage	2,4		3,7			1,5		0,9	0,6
Energie et eaux	1,6		1,1			0,1		0,0	0,0
Pr. des industries alimentaires	4,8		4,7			4,1		7,4	5,2
Textiles et cuir	4,8		9,1			9,9		12,2	8,8
Minerais non métalliques	1,1		2,9			11,8		4,6	3,2
Métaux, machines et appareils	3,2		9,0			13,7		13,0	14,1
Bois, caoutchouc et pr. chimiques	3,1	}			}			5,8	7,3
Meubles	0,3	}	12,4		}	10,2		0,9	0,0
Divers	2,3	}			}			15,3	22,3
Transports et communications	17,8		11,2			12,2		5,5	5,8
Services	5,3		3,6			2,7		0,0	0,0
Commerce	31,0		18,7			6,1		11,4	9,7
Réexportation	9,0		14,8			8,4		8,9	5,7
Total	**100,0**	..	**100,0**		..	**100,0**	..	**100,0**	**100,0**

4. La consommation intérieure

La consommation intérieure comprend les achats de biens et services par les ménages et les particuliers aussi biens les résidents que les voyageurs de passage (dépenses des touristes, achats effectués par les frontaliers au Liban), les achats de biens et services consommables par les administrations publiques et enfin les salaires payés par ces dernières. Elle a été estimée à 18.205 milliards de livres en 1994 et 20.921 milliards en 1995, soit une progression de 14.9%.

La répartition de la consommation intérieure entre consommation publique et consommation privée a subi des fluctuations importantes au cours du temps sous l'influence notamment de l'inflation. Dans les périodes inflationnistes on assiste à un gonflement des dépenses en biens et services au détriment des salaires. Dans l'ensemble, la consommation publique semble avoir régressé par rapport à la période d'avant guerre. Notons que la consommation publique ne comprend pas les dépenses de transferts tels que les aides et subventions.

Tableau n° 6

Evolution de la consommation intérieure par agent

en milliards de Livres libanaises aux prix courants

Agent	1964	..	1972	1973	..	1977	..	1994	1995
Administration publique									
Biens et services	0,065		0,094	0,322		0,641		343	434
Salaires	0,231		0,397	0,433		0,629		1.244	1.334
Total administration publique	0,296		0,491	0,755		1,270		1.587	1.768
Ménages	2,856		5,543	5,665		7,120		16.618	19.153
Total	**3,152**		**6,034**	**6,420**		**8,390**		**18.205**	**20.921**
				en %					
Administration publique									
Biens et services	2,1		1,6	5,0		7,6		1,9	2,1
Salaires	7,3		6,6	6,7		7,5		6,8	6,4
Total administration publique	9,4		8,1	11,8		15,1		8,7	8,5
Ménages	90,6		91,9	88,2		84,9		91,3	91,5
Total	**100,0**		**100,0**	**100,0**		**100,0**		**100,0**	**100,0**

La consommation privée a progressé plus vite que la consommation publique (15,3% contre 11,4%) essentiellement à cause de la stagnation des salaires dans le secteur publique.

On peut observer le changement de structure dans la consommation privée à travers les données du tableau n° 7 qui répartit la consommation intérieure par nature du produit consommé. On remarque ainsi une hausse importante en valeur relative dans la consommation des produits alimentaires: Les produits des trois branches, agriculture, élevage et industries agro-alimentaires, totalisent actuellement environ 40% de la consommation en biens et services, exactement comme trente ans auparavant, alors que l'importance de ces produits dans la consommation a tendance à diminuer avec la hausse du niveau de vie ainsi que le montre les chiffres des années 70 où l'importance de ces produits avait reculé jusqu'à 32%.

Cependant, ces chiffres sont à vérifier par l'enquête sur les niveaux de vie des ménages que l'ACS effectue en ce moment. Une surestimation de la production agricole combinée avec une sous-estimation des exportations peut entraîner un gonflement artificiel de la consommation des ménages.

Sous réserve d'une telle erreur dans l'estimation des produits agricoles, la structure de la consommation alimentaire elle même aurait changé: recul en importance de la consommation de produits d'origine animale au profit des fruits et légumes frais et de produits des industries agro-alimentaires (notons que le tabac et les boissons sont classés dans ces produits)

Deuxième catégorie de produits ayant gagné en importance dans la consommation: les meubles et les biens d'équipement ménager (branche des métaux, machines et appareils). Cela peut s'expliquer par la nécessité éprouvée par les ménages de se rééquiper.

Tableau n° 7
Evolution de la consommation intérieure par groupe de produit*

en milliards de Livres libanaises aux prix courants

Produit	1964	..	1972	1973	..	1977	..	1994	1995
Produits de l'agriculture	0.424		0,759	0,781		0,903		2.898	3.454
Produits de l'élevage	0.298		0,394	0,404		0,460		822	742
Energie et eaux	0.139		0,270	0,325		0,353		579	689
Pr, des industries alimentaires	0.440		0,782	0,877		1,262		3.133	3.603
Textiles et cuir	0.346		0,700	0,824		1,042		1.680	1.760
Métaux, machines et appareils	0.195		0,297	0,383		0,582		1.938	2.249
Meubles	0.064		0,100	0,116		0,097		713	817
Autres produits des industries	0.280		0,615	0,776		1,216		1.628	2.213
Transports et communications	0.165		0,335	0,360		0,588		599	678
Logement	0.250		0,558	0,614		0,918		670	752
Services	0.320		0,827	0,960		0,969		2.302	2.631
Total	**2.921**		**5,637**	**6,420**		**8,390**		**16.962**	**19.587**
				en %					
Produits de l'agriculture	14,5		13,5	12,2		10,8		17,1	17,6
Produits de l'élevage	10,2		7,0	6,3		5,5		4,8	3,8
Energie et eaux	4,8		4,8	5,1		4,2		3,4	3,5
Pr, des industries alimentaires	15,1		13,9	13,7		15,0		18,5	18,4
Textiles et cuir	11,8		12,4	12,8		12,,4		9,9	9,0
Métaux, machines et appareils	6,7		5,3	6,0		6,9		11,4	11,5
Meubles	2,2		1,8	1,8		1,2		4,2	4,2
Autres produits des industries	9,6		10,9	12,1		14,5		9,6	11,3
Transports et communications	5,6		5,9	5,9		7,0		3,5	3,5
Logement	8,6		9,9	9,5		10,9		4,0	3,8
Services	11,0		14,6	14,9		11,6		13,6	13,4
Total	**100,0**			**100,0**		**100,0**		**100,0**	**100,0**

*Non compris les salaires payés par les administrations publiques.

Le recul de l'importance des loyers dans la consommation de presque 10% avant la guerre à 4% en 1994 peut être dû à une sous-estimation; mais elle peut aussi s'expliquer par le gel légal des loyers. La comptabilité nationale retient les loyers effectivement payés par les locataires et impute aux appartements occupés par leur propriétaires une valeur locative égale à la moyenne des loyers effectifs.

5. La formation brute de capital fixe

La formation brute de capital fixe est constituée des achats de biens d'équipement effectués par les entreprises de production et par les administrations publiques et par la valeur des bâtiments et des ouvrages publics construits durant l'année. Toutefois, la valeur des équipements militaires acquis par le ministère de la défense n'est pas comptabilisée, par convention, dans les dépenses d'investissements mais dans les dépenses de consommation. Notons aussi, que la valeur des expropriations payée par l'Etat pour la réalisation des travaux publics a été, toutes les fois où elle était distinguée, exclue de celle des investissements.

Tableau n° 9
Evolution de la formation brute de capital fixe par agent et par nature

en milliards de Livres libanaises aux prix courants

Agent	1964	..	1972	1973	..	1977	..	1994	1995
Administration publique									
Biens d'équipement	0.010		0.018					81	124
Bâtiments et TP	0.124		0.164					540	868
Total	*0.134*		*0.182*			*0.200*		*621*	*992*
Entreprises									
Biens d'équipement	0.236		0.497					1.665	1.974
Bâtiments et TP	0.335		0.618					3.171	3.488
Total	*0.571*		*1.115*			*1.518*		*4.836*	*5.462*
Ensemble									
Biens d'équipement	0.246		0.515					1.746	2.098
Bâtiments et TP	0.459		0.782					3.711	4.356
Total général	**0.705**		**1.297**	**1.465**		**1.718**		**5.457**	**6.454**
				en %					
Administration publique									
Biens d'équipement	1,4		1,4					1,5	1,9
Bâtiments et TP	17,6		12,6					9,9	13,4
Total	*19,0*		*14,0*			*11.6*		*11,4*	*15,4*
Entreprises									
Biens d'équipement	33,5		38,3					30,5	30,6
Bâtiments	47,5		47,6					58,1	54,0
Total	*81,0*		*86,0*			*88,4*		*88,6*	*84,6*
Ensemble									
Biens d'équipement	34,9		39,7					32,0	32,5
Bâtiments et TP	65,1		60,3					68,0	67,5
Total général	**100,0**		**100,0**	**100,0**		**100,0**		**100,0**	**100,0**

Ainsi définie la formation brute de capital fixe a été estimée à LL 5.457 milliards en 1994 et 6.454 milliards en 1995, soit une progression de 18,3%. Cette croissance est imputable en grande partie à l'accélération des travaux d'infrastructure: l'investissement public passe de 621 milliards en 1994 à 992 milliards de LL en 1995 (+59,2%). La part des investissements publics dans la formation brute de capital fixe passe ainsi de 11,4% à 15,4%. Cette part aurait été encore plus grande n'était la privatisation du centre ville: Tous les travaux d'infrastructure effectués par la société Solidaire rentrent en effet dans les investissements du secteur privé.

On remarquera enfin que les investissements sont composés pour environ un tiers de machines, appareils, moyens de transport et autres biens d'équipement et pour deux tiers de construction.

6. Le compte « emplois-ressources » des différents produits

Le tableau n° 9 montre l'équilibre emplois-ressources des biens et services marchands groupés en 14 branches suivant leur origine sectorielle. Des comptes plus détaillés pour certaines branches ont pu être établis pour 1994 seulement à partir des données du recensement industriel et des statistiques du Ministère de l'agriculture. (Le plan de la comptabilité nationale libanaise prévoit l'établissement des comptes pour 80 sous-branches).

Les ressources sont constituées de la production locale (output des entreprises) et des importations. Ces grandeurs étant évaluées suivant les prix origine (prix à la ferme ou à l'usine pour les produits locaux et prix caf pour les biens importés) il convient de leur ajouter les marges commerciales pour obtenir la valeur des biens et services telle que payée par les utilisateurs.

Du côté emplois on distingue les emplois intermédiaires et les emplois finals. Les emplois intermédiaires constituent les inputs des entreprises: il s'agit des biens et services consommables utilisés dans le processus de production. Les inputs sont répartis dans la mesure du possible suivant les branches utilisatrices. Les emplois finals sont répartis en consommation (achat des ménages et achats de produits consommables des administrations), formation brute de capital fixe (achats de biens durables des entreprises et des administrations) et exportations (achats de l'extérieur). Voici quelques commentaires sur les estimations obtenues à partir des données disponibles à ce jour:

La valeur des *produits agricoles* (céréales, fruits, légumes, cultures industrielles et produits de la forêt) échangés s'est élevée à LL 3.902 milliards en 1994. La production locale représente environ 45% de cette valeur, les importations 19% et le reste, soit 36%, des marges commerciales (essentiellement sur les fruits et légumes consommés par les ménages). En 1995 les ressources en produits du règne végétal passent à 4.735 milliards. Cette forte progression est due à l'accroissement de la production agricole telle qu'estimée par le Ministère de l'agriculture. La part de celle-ci passe ainsi à 48% des ressources et celle des importations recule à 16%.
Une partie des produits agricoles disponibles est exportée (5% des ressources et 11,2% de la production en 1994 et respectivement 7,2% et 15% en 1995). Malgré la forte hausse des exportations et la stagnation des importations en 1995, la balance commerciale des produits agricoles reste déficitaire: LL 548 milliards en 1994 et 419 milliards en 1995.

La plus grande partie des ressources en produits agricoles sert à la consommation finale (entre 73 et 74%). Le reste servant de matières premières essentiellement dans les industries agro-alimentaires (fabrication de conserves, d'huiles végétales, de boissons et de cigarettes) et aussi dans l'élevage du bétail (fourrages) et l'agriculture elle-même (semences....).

Les produits de l'élevage comprennent aussi bien les animaux vivants que les produits d'origine animale tels que les peaux brutes, la viande fraîche ou simplement congelé, le lait frais, les oeufs, le miel et les produits de la pêche. De ce fait, le montant des ressources et des emplois dans cette branche comprend une grande part d'intra-consommation: valeur des animaux vivants transformés en viande (242/1087 en 1994 et 212/977 en 1995). Les autres consommations intermédiaires sont peu importantes (4 milliards dans la fabrication de conserves alimentaires, et autant dans l'industrie d'ouvrages en cuir). Les exportations sont aussi faibles (11 à 12 milliards). La consommation des ménages constitue ainsi le principal emploi de ces produits.

Le compte de la branche *« énergie et eaux »* fait un bilan économique approximatif de l'énergie consommée au Liban. Les ressources en énergie sont constituées essentiellement en produits pétroliers entièrement importés et en électricité produite localement. La valeur de ces produits a atteint, compte tenu des marges commerciales, 1408 milliards de LL en 1994 et 1648 milliards en 1995. Une bonne partie (220 mds en 1994 et 244 mds en 1995) est consommée dans la branche elle-même: il s'agit de la valeur des carburants utilisés pour la production de l'électricité dont la plus grande partie provient de centrales thermiques. La consommation d'énergie dans les autres branches a été estimée de façon très grossière grâce aux données du recensement industriel et quelques enquêtes légères auprès des entreprises de transport. La consommation des ménages en électricité, eaux, essence pour les voitures privées, en gaz domestique et en mazout de chauffage est estimée par résidu (579 mds en 1994 et 689 mds en 1995). Il est à noter ici que la valeur de l'électricité retenue dans ces comptes est celle effectivement payée par les utilisateurs et ne comprend pas la valeur de l'électricité volée ni le montant des factures impayés (valeur estimée par l'Electricité du Liban à plus de 200 milliards de LL par an pour les années 94-95).

Les produits des différentes branches industrielles (branches 4 à 10) comportent aussi beaucoup d'intra-consommation: produits de certaines industries agro-alimentaires transformées dans d'autres industries de la même catégorie (p.ex. farine transformée en pain..); produits textiles transformés en d'autres produits textiles (p.ex. tissus transformés en habits); etc.... Parmi les produits utilisés dans d'autres branches que leur branche d'origine de façon quelque peu importante on relève:
-de la branche 6, les minéraux non métalliques utilisés dans la construction (ciment, pierres, ouvrages en ciment, produits céramiques, vitres ... d'une valeur de 964 mds en 1994 et de 1132 mds en 1995);
-de la branche 7, les produits métalliques utilisés dans la construction (fer rond, menuiserie métalliques en fer ou aluminium, robinetteries, etc. pour une valeur de 1032 mds en 1994 et 1211 mds en 1995), les pièces détachées pour machines et appareil utilisées dans les services de réparation et d'entretien (257 mds et 300 mds), les tubes, profilés et planches métalliques utilisés dans l'industrie du meuble (64 et 71 mds de LL);
-de la branche 8, des engrais chimiques et des pesticides utilisés dans l'agriculture (111 et 143 mds de LL respectivement en 1994 et 1995), du bois et des vernis utilisées dans l'industrie du meuble (210 et 232 mds), du papier, carton, encre, etc... utilisés dans les industries diverses

Tableau n° 9 . Emplois-ressources des biens et services groupés en branche de production

Année 1994

en milliards de LL

Branche	Emplois intermédiaires dans les branches										de production						Emplois finals			**Total Emplois**	Br.
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	N.V.	Total	Consom.	F.B.C.F	Export.		
1.Agriculture	57	74	0	663	2	0	0	1	1	1	4	0	5	0	0	808	2.898	0	196	**3.902**	1
2.Elevage	0	242	0	4	4	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	252	822	1	12	**1.087**	2
3.Energie, eaux	10	0	220	50	20	44	35	19	19	7	14	268	108	7	0	821	579	0	8	**1.408**	3
4.Ind. agro-Alimentaire	0	49	0	244	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	294	3.133	0	92	**3.520**	4
5.Ind.Textiles	2	0	0	0	416	0	0	0	15	1	0	0	0	3	3	440	1.680	8	154	**2.282**	5
6.Minerais non métal.	1	0	0	28	1	307	5	17	4	5	964	0	2	3	0	1.336	182	5	58	**1.581**	6
7.Métaux, machines	0	1	0	42	1	19	510	2	64	23	1.032	0	257	7	1	1.958	1.938	1.445	203	**5.544**	7
8.Bois, prod. chimiques	111	0	0	13	15	20	3	295	210	155	196	0	81	204	30	1.332	934	93	117	**2.476**	8
9.Meubles	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	713	54	12	**779**	9
10.Divers	0	0	0	0	1	0	0	0	0	18	0	0	10	62	8	100	511	142	201	**953**	10
11.Bâtiments et TP	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3.711	0	**3.711**	11
12.Transports et comm.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	25	30	4	59	599	0	69	**727**	12
13.Services	10	1	1	18	12	19	15	12	9	5	84	41	112	472	0	811	2.972	0	0	**3.783**	13
14.Commerce																0			144	**144**	14
Total (input)	190	368	221	1.061	471	410	568	347	322	216	2.294	309	601	787	46	8.212	16.962	5.457	1.265	**31.896**	total
Val.ajoutée	1.560	247	27	501	381	557	434	345	266	147	1.417	417	3.182	4.314	-46	13.748					
Production (output)	1.750	615	249	1.562	852	967	1.002	691	588	363	3.711	727	3.783	5.101		21.960					
Importations	744	241	855	1.104	910	462	3.687	1.411	90	432	-	-	-			9.936					
Marges commerciales	1.408	231	304	854	519	152	856	374	101	159	-	-	-	-4.957		0					
Total Ressources	**3.902**	**1.087**	**1.408**	**3.520**	**2.282**	**1.581**	**5.544**	**2.476**	**779**	**953**	**3.711**	**727**	**3.783**	**144**		**31.896**					

Année 1995

en milliards de LL

Branche	Emplois intermédiaires dans les branches										de production						Emplois finals			**Total Emplois**	Br.
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	N.V.	Total	Consom.	F.B.C.F	Export.		
1.Agriculture	73	65	0	787	2	0	0	1	2	1	5	0	6	0	0	942	3.454	0	340	**4.735**	1
2.Elevage	0	212	0	4	4	0	0	0	0	4	0	0	0	0	1	224	742	1	11	**977**	2
3.Energie, eaux	13	0	244	59	20	52	44	21	21	11	16	328	126	3	0	959	689	0	0	**1.648**	3
4.Ind. agro-Alimentaire	0	43	0	290	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	333	3.603	0	101	**4.038**	4
5.Ind.Textiles	2	0	0	0	414	0	0	0	16	1	0	0	0	0	0	435	1.760	6	177	**2.379**	5
6.Min.erais non métal.	1	0	0	33	1	361	6	19	4	8	1.132	0	2	0	0	1.567	216	6	71	**1.860**	6
7.Métaux, machines	1	1	0	50	1	23	630	2	71	37	1.211	0	300	15	0	2.341	2.249	1.750	274	**6.613**	7
8.Bois, prod. chimiques	143	0	0	15	15	24	4	335	232	252	230	0	94	33	0	1.375	1.285	96	196	**2.952**	8
9.Meubles	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	817	59	0	**876**	9
10.Divers	0	0	0	0	1	0	0	0	0	29	0	0	12	0	0	43	713	179	477	**1.412**	10
11.Bâtiments et TP	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4.356	0	**4.356**	11
12.Transports et comm.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	29	36	32	97	678	0	114	**888**	12
13.Services	13	1	1	21	12	22	19	14	10	8	99	50	130	450	175	1.024	3.383	0	0	**4.407**	13
14.Commerce	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	190	**190**	14
Total (input)	246	322	245	1.259	469	482	703	393	355	350	2.693	378	699	538	207	9.341	19.587	6.454	1.949	**37.331**	total
Val.ajoutée	2.021	216	30	594	379	656	536	391	293	238	1.663	510	3.708	5.417	-207	16.446					
Production (output)	2.267	538	276	1.853	849	1.138	1.239	784	648	588	4.356	888	4.407	5.955	0	25.786					
Importations	759	232	988	1.274	962	541	4.389	1.694	109	597						11.545					
Marges commerciales	1.709	207	384	910	568	182	985	474	118	227				-5.765							
Total Ressources	**4.735**	**977**	**1.648**	**4.038**	**2.379**	**1.860**	**6.613**	**2.952**	**876**	**1.412**	**4.356**	**888**	**4.407**	**190**	**0**	**37.327**					

telles que les imprimeries, du bois et de la peinture pour la construction (196 et 230 mds), des produits pharmaceutiques utilisés dans les services de santé (81 et 94 mds).
Quant aux emplois finals, les exportations de produits industriels ont été estimés à 837 milliards de LL en 1994 et 1296 mds en 1995. Les biens d'équipement, essentiellement des machines, appareils et moyens de transport, investis dans les entreprises et les administrations se sont élevés à 1747 mds et à 2096 mds de LL respectivement en 1994 et 1995. Le reste des disponibilités est inscrit en consommation (9061 mds et 10643 mds). Notons que la consommation des ménages comprend aussi bien des produits alimentaires (3133 et 3603 mds de LL) et textiles (1680 et 1760 mds) que l'achat de biens durables tels que les appareils électro-ménagers et les voitures de tourisme et autres ouvrages en métaux (1938 et 2249 mds). Du côté ressources, les importations de biens industriels sont plus importants que la production locale sauf pour les produits des industries alimentaires, des minerais non métalliques et des meubles.

Les bâtiments et travaux publics (branche 11) dont la valeur a été estimée à 3711 milliards de LL en 1994 et 4356 mds en 1995 sont évidemment produits localement et contribuent à la formation brute du capital fixe des entreprises et des administrations.

Les comptes de la branche des services de *transports et communications* présentés ici ne comprennent pas, comme nous l'avons signalé plus haut, les comptes du transport de marchandises. Les chiffres inscrits en emplois intermédiaires représentent uniquement l'estimation du montant des factures de télécommunication payées par les entreprises. Quant au chiffre inscrit en exportation (69 mds en 1994 et 114 mds en 1995) il représente le solde des règlements avec l'extérieur tel qu'il ressort des comptes du Ministère des télécommunications.

De même, ont été comptabilisés dans la branche *des services* (branche 13) les services aux ménages et les services des banques et assurances. Les autres services aux entreprises (tels que les bureaux d'ingénieurs et d'études) ont été négligés à cette étape faute de statistiques et de moyens de collecte des données. L'output des services bancaires a été évalué par la différence entre les intérêts et commission reçus et les intérêts payés. Cet output est ventilé en emplois intermédiaires entre les différentes branches de production et emplois finals (consommation) proportionnellement à la répartition des crédits bancaires par secteur d'activité. Les autres services rentrant dans cette branche et dont la valeur de production (output) est comptabilisée en emploi comme consommation sont principalement les suivants: Services de réparation et d'entretien (400 et 421 milliards de LL respectivement en 1994 et 1995); services personnels divers (100 et 121 mds); service de logement (670 et 774 mds); Hôtels et marge des restaurants (234 et 301 mds); services de santé (600 et 678 mds); service d'éducation (783 et 909 mds). Ce sont là des estimations très grossières, les vastes enquêtes prévues par l'ACS pour la périodes 1997-1998 apporteront des données plus précises sur ces secteurs.

Enfin, l'output de la branche *commerce* mesuré par les marges commerciales a atteint d'après les comptes des biens à LL 5.101 milliards en 1994 et 5.951 milliards en 1995. Il se décompose en marges commerciales sur les emplois locaux (respectivement 4.957 et 5.761) et en services rendus à l'extérieur ou marges sur les réexportations non comptabilisées dans les exportations. Seule la valeur de ce dernier service apparaît en emploi sous la rubrique des exportations (144 et 190 mds), les marges commerciales sur les biens employés localement étant déjà intégrées dans la valeur de ces biens; ces dernières sont donc soustraites des ressources totales pour éviter les doubles emplois.

Deuxième partie: L'état des comptes d'agents

Le tableau économique général montrant l'équilibre des comptes des cinq principaux agents de l'économie à savoir: les ménages, les entreprises non financières, les institutions financières, l'Administration et l'extérieur, ne peut pas être établi dans l'état actuel des statistiques. Beaucoup d'éléments, tels que les revenus, les transferts et autres opérations de répartition ou de créances et dettes, sont encore dans l'ombre.
Nous passons en revue ci-dessous les principaux éléments des comptes d'agents et les renseignement disponibles pouvant expliquer la façon dont ces comptes ont été équilibrés:

1. L'état du compte des ménages

a) Emplois des ménages

Les emplois inscrits dans le compte des ménages comprennent les principales rubriques suivantes: la consommation ou achats de biens et services, les dépenses de transferts et les placements de l'épargne.

La consommation des ménages en biens et services a été estimée à LL 16.618 milliards en 1994 et à LL 19.153 milliards en 1995. Ces estimations qui sont basées sur les résidus de l'emploi des biens et services disponibles, n'ont pas fait encore l'objet d'une estimation directe à partir d'enquêtes auprès des ménages.

Dans les dépenses de transfert on connaît uniquement l'impôt sur le revenu qui est supposé être payé finalement par les ménages: 289,5 milliards de LL en 1994 et 264,4 milliards en 1995.

Les transferts à l'extérieur n'ont fait l'objet d'aucune estimation: Dans le système de la comptabilité économique, basée sur les opérations effectuées sur le territoire national, ils comprennent aussi bien les dépenses des libanais à l'étranger que les salaires que la main d'oeuvre étrangère travaillant au Liban transfère à l'étranger.

Quant au placement de l'épargne, les statistiques bancaires montrent un accroissement des dépôts sous forme de livrets d'épargne ou de dépôts en devise de LL 3680 milliards en 1994 et de LL 3108 milliards en 1995. On peut estimer qu'une bonne partie de ces dépôts proviennent de l'épargne des ménages résidents. En outre, les ménages ont dû effectuer des placements nets en bons du trésor estimés à LL 495 milliards en 1994 et LL 1623 milliards en 1995 et autres placements directs (p,ex, en actions, ou en acquisition de biens immobiliers ou en placement à l'étranger) dont nous ignorons les montants.

b) Ressources des ménages

Au vu des emplois, passés en revue plus haut on peut estimer que les ménages ont disposé des ressources supérieures à LL 21.200 milliards en 1994 et à LL 24.200 milliards en 1995.Quelle est la provenance de ces ressources?

-Le produit intérieur est la première source de revenu: il se décompose en salaire, rémunération du capital productif et bénéfice net d'exploitation. Remarquons qu'une partie du PIB n'est pas distribuée aux ménages propriétaires des facteurs de production mais réinvestie dans l'entreprise sous le titre de « amortissements » ou « provisions diverses » ou encore de bénéfices non distribués ou « réserves », Les informations que nous possédons actuellement sur les éléments du revenu national sont les suivants:

En ce qui concerne les salaires: Le recensement industriel de 1994 estime à 856,4 milliards de LL (soit 28% de la valeur ajoutée du secteur) le total des salaires et allocations payées aux salariés du secteur industriel, Les charges salariales du secteur bancaire se sont élevés à 308,3 milliards et ceux du secteur public à 1244 milliards en 1994. Par ailleurs, l'enquête sur l'emploi menée par l'Office national de l'emploi auprès des établissements, estime à 1.400 milliards les salaires payés en 1994 dans les entreprises de services à l'exclusion des services financiers. Compte tenu des salaires payés dans les deux secteurs restants de la construction et de l'agriculture, on peut ainsi estimer l'ordre de grandeur de la masse salariale au Liban à en 1994 à 4.800 milliards de LL soit 32% du PIB.

Second élément du PIB revenant aux ménages: les revenus des placements productifs, (intérêts, loyers et dividendes), on relève dans les statistiques bancaires de 1994 et 1995 les sommes respectives de 1.451 et 2.074 milliards de LL d'intérêts payés aux détenteurs des dépôts et l'on estime à 670 et 752 milliards de LL la valeur des loyers des logements. Nous n'avons à l'heure actuelle aucune estimation sur la valeur des baux commerciaux ni sur la valeur des autres revenus immobiliers.

Troisième élément du PIB revenant aux ménages: Les revenus nets d'exploitation des entreprises individuelles ou des sociétés de personnes. Ces revenus représentent le solde du PIB, une fois déduits les salaires, les intérêts, loyers, dividendes et les sommes retenues par les entreprises pour le renouvellement des équipements sous forme d'amortissement ou d'autofinancement. Ces revenus restent pour le moment inconnus.

En dehors des revenus engendrés par la production intérieure, les ménages ont disposé d'importantes ressources provenant des transferts internes et surtout externe.
En ce qui concerne les transferts internes il faut signaler en premier lieu les intérêts que les ménages ont encaissés de leur souscriptions aux bons du trésor (placements non considérés comme productifs) et évalués à LL 201 milliards en 1994 et 318 milliards en 1995 et, en deuxième lieu, les aides reçus par les ménages et non comptabilisées dans les salaires tels les frais d'hospitalisation supportés par le Ministère de la santé, les prestations de la Sécurité sociales nettes des cotisations, les bourses scolaires etc... Ces transferts n'ont pas faits encore l'objet d'un inventaire.

Ce sont sans conteste les transferts extérieurs qui constituent, après le PIB, la source la plus importante des revenus des ménages, Ces transferts sont de quatre catégories:

-La première fait partie du revenu national et comprend les revenus que tirent les résidents libanais de leur travail ou de leur capital à l'extérieur dont il faut déduire les transferts vers l'extérieur des travailleurs étrangers et des détenteurs étrangers (non résidents) de capitaux au Liban.

-La deuxième comprend les sommes que les touristes ou autres voyageurs amènent avec eux pour faire des achats au Liban et couvrir leur frais de séjour (on classera aussi dans

cette catégorie les frontaliers qui viennent effectuer leurs achats sur le marché libanais) et dont les montants ont été comptabilisés dans la consommation des ménages.

-La troisième groupe l'ensemble des transferts effectués par les non résidents pour les investir au Liban sous différentes forme: dépôts bancaires, bons du Trésor, placement direct dans l'immobilier.... Ces montant ne peuvent pas être toujours distingués des placements analogues effectués par les ménages résidents. C'est pourquoi il est plus simple de les inscrire globalement comme ressource des ménages et inscrire l'ensemble des placements comme emploi des ménages,

-La quatrième catégorie, enfin, groupe les remises des émigrés à leur famille pour leur venir en aide.

Il n'est pas possible à l'heure actuelle de donner un ordre de grandeur sur chacune de ces quatre catégories de transferts, Comme la balance des paiement a dégagé un excédent de 825 milliards de LL en 1994 et de 31 milliards en 1995 malgré un déficit de la balance commerciale de 8670 milliards en 1994 et de 9596 milliards de LL en 1995, on estime le volume des transferts annuels nets à un peu moins de 10 mille milliards de LL. Il faut évidemment déduire de ces montants la part du secteur public sous forme d'aide ou d'emprunts à long terme.

2. L'état du compte des entreprises

La valeur de la production intérieure brute (qui est égale à la somme des valeurs ajoutées) est la principale ressource des entreprises: 13.748 milliards de LL en 1994 et à 16.441 milliards en 1995

La plus grande partie de cette production est distribuée aux ménages sous formes de salaires, de rémunération du capital ou de bénéfices; une part est versée à l'administration sous forme d'impôts indirects: droits de douanes 791 et 1.320 milliards de LL respectivement en 1994 et 1995 et autres impôts indirects 129 et 163 milliards; le PIB non distribué sert à financer la formation brute de capital fixe.

Celle-ci s'est élevée à 4.836 milliards de LL en 1994 et à 5.462 milliards en 1995. L'autofinancement ne suffit évidemment pas à financer les investissements en entier. Le placement direct des ménages (qui comprend aussi comme nous l'avons vu le placement des non résidents) a dû être assez important. Les entreprises ne font appel au crédit bancaire que pour des petits investissement ou pour assurer un fonds de roulement. Le crédit bancaire aux entreprises s'est élevé à 1.932 milliards de LL en 1994 et à 2.553 milliards de LL en 1995; soit respectivement 40% et 46,7%% de la formation brute de capital fixe.

3. L'état du compte des administrations

Il n'existe pas encore de comptes consolidés rigoureux du secteur public. En utilisant les sources du ministère des finances et les rapports annuels de la Banque du Liban , nous pouvons donner l'image suivante de l'équilibre des comptes des administrations publiques:

Milliards LL

Emplois	1994	1995	**Ressources**	1994	1995
Consommation B. et S.	343	434	Droits de douanes	791	1.255
Salaires et assimilés	1.244	1.334	Autres impôts indirects	614	568
Intérêts	1.515	1.862	Impôts directs	289	264
Form. br. de capital fixe	621	992	Autres recettes	409	310
Transferts, subventions et			Recettes des municipalités*	42	47
erreurs et omissions	1.388	1.253	*Déficit*	*2.966*	*3.431*
Total dépenses	**5.111**	**5.875**	**Total**	**5.111**	**5.875**
Besoin de financement			Avances bancaires	17	78
déficit	*2.966*	*3.431*	Bons du trésor et intérêts	3.481	2.598
Dépôts	1.250	62	Emprunts extérieurs	718	817
Total	**4.216**	**3.493**	**Total= variation de la dette**	**4.216**	**3.493**

*estimation

L'équation comptable: variation de la dette nette = déficit, permet de calculer ce dernier grâce aux statistiques financières établies par la Banque du Liban. Ainsi la dette publique a augmenté de 4.216 milliards de LL en 1994 et de 3.493 milliards en 1995 atteignant la valeur de 14.092 milliards de LL à la fin de 1995. Les dépôts ayant augmenté de 1.250 milliards en 1994 et 62 milliards de LL en 1994, la variation de la dette nette a été de 2.966 milliards et 3.431 milliards de LL en 1995, soit respectivement 19,8% et 19,3% du PIB.

Notons que la part du financement monétaire (sur les ressources du système bancaire) dans le financement du déficit a été de LL 1.250 milliards en 1994 (42,1%) et de 1.003 milliards en 1995 (29,2%). Cette baisse du financement monétaire a été possible grâce aux souscriptions aux bons du Trésor par les agents hors banques qui ont passé de LL 998 milliards en 1994 à 1.611 milliards en 1995.

Le déficit ainsi calculé ajouté aux recettes connues des administrations publiques nous donne le montant total des dépenses publiques: 5.111 milliards en 1994 et 5.875 milliards en 1995. La ventilation des dépenses par nature n'est connu que pour les dépenses budgétaires. Elle ne peut être établie avec plus ou moins de précision que par l'adoption d'un système de comptes consolidés pour l'ensemble du secteur public. Les transferts entre administrations en particulier n'ont pas pu être inventoriés pour les distinguer des subventions aux entreprises et aux ménages.

4. L'état du compte des institutions financières

Nous ne disposons pas à l'heure actuelle des bilans et comptes de gestion de l'ensemble des institutions financières permettant de présenter le compte des opérations financières effectuées en relation avec l'activité économique. Seuls les bilans du système bancaire sont établis par la Banque du Liban et publiés régulièrement. On peut déduire de ces bilans le tableau suivant des opérations financières des banques (opérations monétaires):

Milliards LL

Emplois	1994	1995	**Ressources**	1994	1995
Créances nettes/sect. public	1.250	1.003	Billets et dépôts à vue en LL	293	124
			Dépôts à terme en LL	2.984	953
Avances au secteur privé	1.932	2.553	Dépôts en devises	695	2.155
			Total des ress. monétaires	3.972	3.232
Avoirs extérieurs nets	825	31	Ressources non monétaires	571	537
			Différence de change	-536	-182
Total	**4.007**	**3.587**	**Total**	**4.007**	**3.587**

5. L'état du compte de l'extérieur

A part le commerce extérieur et la variation des avoirs nets sur l'extérieur nous ne disposons encore d'aucune statistique pour estimer les différentes opérations avec l'extérieur. L'équilibre de la balance des paiements montre que le Liban a reçu un transfert net de l'extérieur qui s'est chiffré à 9.495 milliards de LL en 1994 et à 9.627 milliards en 1995. Ces montants englobent aussi bien les mouvements de capitaux que les transferts courants (tourisme, transferts de revenus, remises des émigrés, etc..)

République Libanaise
Bureau du Ministre d'Etat pour la Réforme Administrative
Centre des Projets et des Etudes sur le Secteur Public
(C.P.E.S.P.)